"فُنْعُل" و"فِنْعِل"
دراسةٌ تصريفيّةٌ معجميّةٌ

بدر بن محمّد بن عبّاد الجابري

الأستاذ المشارك بقسم اللغويات ـ كلية اللغة العربية

الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة

ملخص

يدرس هذا البحث مسألة تصريفيّة معجميّة هي في جملة المسكوت عنه مع أهمِّيتها، وهي إثبات وزني: "فُنْعُل" و"فِنْعِل" اللذين لم يذكرهما سيبويه، واختلف من بعده في القول بزيادة النون أو أصالتها في أمثلة ذين الوزنين.

ويعرض البحث غير مسبوق استقراء للمثبتين، وعرضاً للأقوال في المسألة، ثم المناقشة والترجيح، مع دراسة تصريفيّة معجميّة للألفاظ اللغويّة التي أوردها، متخذاً المنهجين الوصفي والتأريخي منهجاً يسير عليه، ليكشف عن غور هذه المسألة.

والبحث يكشف عن جوانب تصريفيّة ومعجميّة لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار؛ عند النظر في مصادر العربيّة: التّصريفيّة والمعجميّة، مع تسليط الضوء على نصوص متعارضة أشدّ التعارض في زنة بعض الكلم ممّا جاء على ذينك الوزنين، وكذا التنبيه على اضطراب شديد وتعارض في عدد من النصوص والمصادر.

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلاة وسلاماً دائمين على نبينا محمّد خير الخلق أجمعين، وعلى الآل والصحب، والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فيدرس هذا البحث مسألة تصريفيّة معجميّة هي في جملة المسكوت عنه مع أهمِّيتها، وهي إثبات وزني: "فُنْعُل" و"فِنْعِل" اللذين لم يذكرهما سيبويه، واختلف من بعده في زيادة النون أو أصالتها في أمثلة ذين الوزنين، وأن ما جاء عليهما فوزنه: "فُعْلُل" و"فِعْلِل".

ويعرض البحث غير مسبوق استقراء للمثبتين، وعرضاً للأقوال في المسألة، ثم المناقشة والترجيح، مع دراسة تصريفيّة معجميّة للألفاظ اللغويّة التي أوردها، متخذاً المنهجين: الوصفي، والتأريخي منهجاً يسير عليه؛ ليكشف عن غور هذه المسألة؛ مع الاختصار المناسب؛ لكي يحظى البحث بشرف النشر في هذه المجلة العلمية الرصينة.

والبحث يكشف عن جوانب تصريفيّة ومعجميّة لا بدّ من أخذها بعين الاعتبار؛ عند النظر في مصادر العربيّة: التّصريفيّة والمعجميّة، مع تسليط الضوء على نصوص متعارضة أشدّ التعارض في زنة بعض الكلم ممّا جاء على ذينك الوزنين، وكذا التنبيه على اضطراب شديد وتعارض في عدد من النصوص والمصادر.

وختاماً: فعلى الرغم من كلِّ ما عاناه البحث في أثناء تناول هذه المسألة، وتتبُّعها تصريفيّاً ومعجميّاً، ويدخل في ذلك: إشكالات الضبط للنصوص، إذ تخلو كثير من المصادر من الضبط؛ فالبحث يأمل أن يكون قد كشف عن القول الراجح في كلِّ جزئيّات هذه المسألة المتشعِّبة، وأن يكون اجتهاده صواباً؛ مع اليقين التامِّ بأنه فوق كلِّ ذي علم عليم.

القسم الأوّل: وزنا: "فُنْعُل" و"فِنْعِل" استقراءٌ تأريخيٌّ وخلافٌ تصريفيٌّ

أوّلاً: "فُنْعُل" و"فِنْعِل" في المصادر التصريفيّة واللغويّة

عرض سيبويه لزيادة النون ثانية وحدَها في الثلاثيِّ وأبنيته (الثلاثيِّ المزيد بالنون بين الفاء والعين)؛ حيث يقول: «وأمّا النون فتلحق ثانية؛ فيكون الحرف على فُنْعَل في الأسماء، وذلك: قُنْبَرٌ وعُنْظَبٌ وعُنْصَلٌ؛ ولا نعلمه صفةً.

ويكون على فِنْعَل – وهو قليل –، قالوا: جِنْدَبٌ؛ وهو اسمٌ.

ويكون على فَنْعَل، قالوا: عَنْسَلٌ وعَنْبَسٌ؛ وهما صفةٌ»(١).

وواضح من هذا النصِّ أن سيبويه لم يذكر "فُنْعُلاً" و"فِنْعِلاً"، وذلك بحسب الطريقة التي اتبعها سيبويه في الحصر بناء على ما بلغه من اللغة، وما حضره وقت تأليفه هذا الباب، وذلك أن طريقة سيبويه هنا هي النظر إلى حركة العين والفاء مع سكون النون؛ فحركة العين في الأوزان الثلاثة التي أوردها هي الفتحة فحسب، وأمّا الفاء فهي متحرِّكة بالحركات الثلاث: الضمّة أوّلاً؛ لأنها الأقوى، تليها الكسرة، ثم أخيراً الفتحة.

وبناء عليه؛ فبقيّة الصور مع النون الساكنة منتفية عند سيبويه، ومن تابعه، وهم فريقان: الفريق الأوّل: من اقتفى أثره بذكر الأوزان السابقة؛ ويمثلهم: الزُّبيدي(٢) (ت ٣٧٩ هـ)، وابن عصفور(٣) (ت ٦٦٩ هـ)؛ مع وقوعهما في تناقض سيكشفه البحث.

الفريق الثاني: من لم يورد الأوزان، وإنما سرد الكلم التي وقع فيها زيادة النون ثانية، وليس فيها شيء ممّا يمكن القول إنه على هذين الوزنين، وهم جمهور التصريفيِّين(٤).

(١) الكتاب ٤/ ٢٦٩.

(٢) ينظر: الاستدراك على سيبويه ص ١٢٥ – ١٢٨.

(٣) ينظر: الممتع ١/ ٨٢.

(٤) ينظر مثلا: التكملة ص ٥٦٣، والمفصل ص ٣١٠، والشافية ص ٧٠، والتسهيل ص ٢٩٥.

ولم يقف البحث على وزني: "فُنْعُل" و"فِنْعِل" في: معجم الأبنية العربيّة(١)، ومعجم الأوزان الصرفيّة(٢).

والمطالع للمصادر التصريفيّة واللغويّة المعنيّة بذكر الأوزان يجد التصريح والنصّ على وزني: "فُنْعُل" و"فِنْعِل"(٣).

وعند استقراء المصادر اللغوية عموماً؛ فإن الباحث يجد في بعضها تصريحاً أو تلميحاً بهذين الوزنين، وفيما يأتي عرض موجز لأبرز ما وقف عليه البحث:

أ- وزن "فُنْعُل"

ومن أبرز من ذكره تصريحاً أو تلميحاً بالنصِّ على زيادة النون في بعض ما ضُمّ أوّله وثالثه:

١/ الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)؛ الذي نُقل عنه أن النون زائدة في السَّنْبَلَة (العِضاه) مثلها في السُنْبُل(٤).

٢/ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ ه)؛ حيث يقول: «أَمَّا القُنْذُع: فهو والدَّيُّوث سَواء، وهو: "فُنْعُل" من القَذْع، والقَذْع: القبيح»(٥).

وهو في "أدب الكاتب" يجعل قُنْفُذاً وعُنْصُلاً وعُنْصُرا على زنة: فُعْلُل وفُعْلَل(٦)؛ بناء على ما سُمِعَ من ضمِّ اللام وفتحها، وهو فيه متابع لابن السِّكِّيت(٧) (ت ٢٤٤ هـ).

(١) ينظر: ص ٢٢٧، ويقارن بـ: ص ٥.

(٢) ينظر: ص ٢١.

(٣) ديوان الأدب ٢/ ٤٦ - ٥٢، والمخصص ٤/ ٤٠٩، و٥/ ١١٢، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠١ و٢٠٢، وارتشاف الضرب ١/ ٥٧ و٥٨، والمزهر ٢/ ١٢.

(٤) ينظر: تاج العروس ٢٩/ ٢٣١ (سنبل).

(٥) غريب الحديث ٢/ ٥٦٣.

(٦) أدب الكاتب ص ٥٦٠.

(٧) إصلاح المنطق ص ١٠٢.

٣ / علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل (ت ٣١٠ هـ)؛ حيث يقول: «وممّا جاء على فُعْلُلٍ وفُعْلَلٍ وفَعْلَلٍ وفُنْعُلٍ وفُنْعَلٍ ونحو ذلك»(١)، وقد أورد فيه (بضم العين وفتحها): عُنْصُلاً وعُنْصُراً وعُنْقُراً وقُنْفُذاً.

٤ / ابن السّرّاج (ت ٣١٦ هـ)؛ حيث يقول عن لحاق النون ثانية: «فُنْعُلٌ: سُنْبُلٌ اسمٌ»(٢).

٥ / ابن دريد (ت ٣٢١ هـ)؛ الذي يعدُّ أشهر لغويٍّ نقلت المصادر المعجميّة أو اقتبست نصّه على زيادة النون الواقعة ثانية في بعض الكلم ممّا ضُمّ أوله وثالثه، وقد وقف البحث له على نصٍّ وحيد صرّح فيه بالوزن: "فُنْعُل"، وسيكون الكلام عن نصوص ابن دريد على النحو الآتي:

أ- نصوص ابن دريد في الجمهرة.

كانت نصوص ابن دريد في الجمهرة مزيجاً من التصريح بزيادة النون، وحسبان زيادتها، والتشكيك في زيادتها، والسكوت عن القول بالزيادة، وما صرّح فيه بالزيادة وعدمها في موضعين مختلفين، وتحت ذلك خمسة أقسام:

القسم الأوّل: ما نصّ صراحة على زيادة نونه، ومن ذلك قوله: «شُنْدُق: اسم؛ النون فيه زائدة، وهو من الشِّدَق»(٣).

القسم الثاني: ما نصّ على حسبان زيادة النون، ومن ذلك قوله: «قُنْبُر: اسم، وأحسب النون زائدة، والقُنْبُر: طائر، وربما قالوا: قُنْبَر»(٤).

القسم الثالث: ما شكّك في زيادة نونه، ومثاله قوله: «العَجْد: الزبيب أو حبٌّ العنب، وهو أصل بناء العُنْجُد؛ النون فيه زائدة، وقالوا: غير الزبيب، ولا أعرف ما

(١) المنتخب ٢ / ٥١١.

(٢) الأصول ٣ / ٢٠٥.

(٣) جمهرة اللغة ٢ / ١١٤٨.

(٤) جمهرة اللغة ٢ / ١١٢٣.

صحّته »[١]، على أنه عاد وشكّ في زيادة النون؛ حيث يقول: « وعُنْجُد، وقالوا: عُنْدُج: عَجَم الزبيب، وقال قوم: هو رديء الزبيب، وقال آخرون: بل هو حبٌّ الزّبيب أو حبٌّ العنب.

وليس له اشتقاق يوضِّح زيادة النون؛ لأنه ليس في كلام العرب عَجْد ولا عَجَد، إلا أن يكون فعلاً مماتاً »[٢]، والغريب أن ابن دريد نفسه في النصِّ السابق روى: العَجْد!.

القسم الرابع: ما سكت فيه ابن دريد عن الحكم على النون بالزيادة ممّا يفيد أصالتها، ومن ذلك كلامه عن: حُنْدُج، وقُنْزُعة، وسيأتي الكلام عنهما قريباً.

القسم الخامس: ما صرّح فيه بالزيادة وعدمها في موضعين مختلفين؛ ومن ذلك:

١- قوله في: جُنْدُب؛ فقد نصّ على أن النون تزاد « ثانية في جُنْدَب »[٣]، ثم يقول: « ليس في كلام العرب فُعْلَل إلا سُؤْدَد وجُؤذَر وجُنْدَب وحُنْطَب، كلُّها مفتوحة ومضمومة »[٤]، وقد وضع جُنْدُباً وجُنْدَباً في الرباعيِّ[٥].

٢- قوله في: صُنْتُع؛ فقد نصّ على زيادة نونه قائلاً: « الصَّتَع: أصل بناء الصُّنْتُع، النون زائدة، ظليم صُنْتُع: صغير الرأس دقيق العُنُق »[٦]، ثم يورد صُنْتُعاً في الرباعيِّ قائلاً: « الصُّنْتُع: الصغير الرأس من الناس والدوابِّ »[٧].

٣- قوله في: كُنْدُر؛ فقد نصّ على زيادة نونه قائلاً: « حمار كُنْدُر وكُنادِر أيضاً: شديد، النون فيه زائدة »[٨]، ثم أورده في الرباعيِّ قائلاً: « الكُنْدُر: الحمار

(١) جمهرة اللغة ١/ ٤٤٨.
(٢) جمهرة اللغة ٢/ ١١٣٦، وينظر: تعليق محققها.
(٣) جمهرة اللغة ١/ ٤٨.
(٤) جمهرة اللغة ٢/ ١١١٢، وينظر: المزهر ٢/ ٦٣.
(٥) جمهرة اللغة ٢/ ١١١٣.
(٦) جمهرة اللغة ١/ ٤٠٠.
(٧) جمهرة اللغة ٢/ ١١٢٩.
(٨) جمهرة اللغة ٢/ ٦٣٧.

الصلب الشديد »[1].

وممّا تقدّم يُعلم تردُّد ابن دريد في الجمهرة وتذبذبه في القول بزيادة النون، وعدم تصريحه بالوزن: "فُنْعُل"، وأمّا تذبذب ابن دريد في القول بزيادة النون فسببه ـ فيما يظهر ـ راجع إمّا إلى وجود اشتقاق واضح من عدمه، وإمّا إلى عدم وجود أصل يشتقُّ منه، مع متابعته وكذا كثير من المعجميِّين "كتاب العين" في وضع كثير ممّا جاء من فُنْعُل في الرباعيِّ، وهو ما سيظهره البحث بجلاء في القسم الثاني.

وأمّا عدم تصريح ابن دريد بالوزن: "فُنْعُل"؛ فراجع إلى وضوح الوزن على القول بزيادة النون، إذ النصُّ على زيادة النون يفهم منه الوزن، فهو مفهوم في قوّة المنطوق.

ب– نصوص ابن دريد في الاشتقاق.

في هذا الكتاب وقف البحث على تصريح ابن دريد بالوزن "فُنْعُل" في نصٍّ وحيد، وكلام ابن دريد عن زيادة النون فيما جاء على "فُنْعُل" في "الاشتقاق" يندرج تحت قسمين:

القسم الأوّل: ما جوّز زيادة نونه، وذلك حيث يقول: «والحُنْدُج: الكثيب من الرَّمل الصغيرُ، والجمع: الحنادجُ، فإن كانت النون فيه زائدةً كزيادتها في جُنْدب فهو من الحَدْج، من قولهم: حَدَجتُه بعيني حَدْجاً؛ إذا لحَظْتُه بعيني »[2].

وهنا تعليقان: أوّلهما: أنه لم يتكلّم في الجمهرة عن نون حُنْدُج بشيء، بل جعل حُنْدُجاً في الرباعيِّ[3]، وجعل حُنْدُوجاً على زنة: "فُعْلُول" اسماً مأخوذاً من الحُنْدُج: كثيب من الرمل[4]؛ فـ: حُنْدُج على زنة: "فُعْلُل".

(١) جمهرة اللغة ٢ / ١١٤٧، وينظر: ٢ / ١٢٠٨؛ فقد جعل كنادر (فعالل) ملحقا بالخماسي.

(٢) الاشتقاق ص ٢٩٥.

(٣) جمهرة اللغة ٢ / ١١٣٣.

(٤) جمهرة اللغة ٢ / ١١٩٧.

ثانيهما: أنه قد سبق له في الكلام عن جُنْدَب في كتابه الاشتقاق(١) نفسه نسبة القول بزيادة نونه لبعض النحويِّين(٢)، ممّا يظهر منه أن ابن دريد قد استقرّ القول عنده بزيادة النون ووقر في نفسه؛ فقاس عليه نون حُنْدُج.

وكما هو واضح فإن كلامه عن جُنْدُب وحُنْدُج في الاشتقاق أجرأ منه في الجمهرة.

القسم الثاني: ما صرّح فيه بزيادة نونه، وأن وزنه "فُنْعُل"؛ وذلك في قوله في موضع وحيد: «اشتقاق قُنْفُذ من فعلٍ مات، وهو "فُنْعُلٌ" ...، والقَفْذ: كلامٌ قديم متروك، وأصله ـ زعموا ـ: التقبُّض والتجمُّع، قَفِذَ يَقْفَذ قَفَذاً، وتقفَّذ تقفُّذاً: إذا اجتمع ودخلَ بعضُه في بعض»(٣)، وقد جعل ابن دريد في الجمهرة القُنْفُذ في الرباعيِّ(٤)!.

٦/ الفارابي (ت ٣٥٠ أو ٣٧٠ هـ)؛ وذلك بالربط بين فُعْلُل وفُنْعُل، وما ذكره الفارابي ينقسم إلى قسمين(٥):

القسم الأوّل: ما لم تلحقه تاء التأنيث، وفيما يأتي ما أورده وتفسيره له – وسيأتي التفسير كاملاً في القسم الثاني من البحث –:

الجُنْدُب: أصغر من الصّدى، والحُنْفُل: الثّفْل، والحُنْظُب: ذَكَر الجراد، والعُنْظُب: مثلُ الحُنْظُب، والخُنْفُج من الصِّبيان: الكثيرُ اللحم، والعُنْجُد: الزَّبيب، والقُنْفُذ، والعُنْبُل: البَظْر، والعُنْصُر: الأصل، والعُنْقُر: أصل البرديِّ، والكُنْدُر: القصير الغليظ مع شدّةٍ، والكُنْدُر: اللُّبان، والسُنْدُس: ما رقَّ من الدِّيباجِ،

(١) ص ٢١١، والضبط مستفاد من جمهرة أنساب العرب ص ٢٠٨.

(٢) هو سيبويه، وسيأتي نقل كلامه في القسم الثاني من البحث في: (جندب).

(٣) الاشتقاق ص ١٤٤.

(٤) جمهرة اللغة ٢/ ١١٤٩.

(٥) ديوان الأدب ٢/ ٤٦ – ٥٠.

والكُنْدُش: دَواء، والكُنْدُش: العَقْعَق، والصُّنْتُع من النَّعام: الصُّلبُ الرَّأسِ، والفُنْدُق: الخان، والسُّنْبُك: طَرَف مقدَّمِ الحافرِ، والجُنْبُل: القدَحُ الذي نُحت فلم يتمّ عملُه، وسُنْبُل الزَّرعِ: سَبَلُه، والكُنْبُل[1].

ومجموع ما ذكره الفارابي في هذا القسم تسعة عشر لفظاً، يخرج منها: الحُنْفُل؛ لأنه تطبيع، وإنما صوابه: الحُثْفُل أو الحُتْفُل[2]؛ فيكون المجموع على الصحيح دون المكرّر: ثمانية عشر لفظاً.

القسم الثاني: ما لحقته تاء التأنيث (فُعْلُلَة وفُنْعُلَة)، وقد أورد فيه أربعة ألفاظ: القُنْبُضَة من النِّساء: القصيرة، والشُّنْتُقَة: الغِفارةُ، والسُّنْبُلة: أحدُ البروجِ، والعُنْبُلة: البَظْر.

فيكون مجموع ما أورده الفارابي في القسمين دون المكرر: واحداً وعشرين لفظاً.

ويظهر بوضوح أن الفارابي كان أجرأ من ابن دريد في إثبات الوزن: "فُنْعُل".

٧/ السِّيرافي (ت ٣٦٨ هـ)؛ حيث يقول عن كُنْدُر: «الشديد من الحمير وغيرها ...، ولقائل عندي أن يقول: إنه[3] فُنْعُل[4]؛ لأنهم يقولون: كُدُرٌّ[5] بمعناه، فتسقط النون»[6].

٨/ الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)؛ حيث يقول عن صُنْتُع (حمار الوحش): «فُنْعُلٌ من الصَّتَع»[7].

(١) لم يفسره الفارابي، والكُنْبُل: الصلب الشديد من الرجال. تاج العروس ٣٠/ ٣٥٨ (كنبل).

(٢) ينظر: تاج العروس ٢٨/ ٢٧٦ (حتفل)، و٢٧٩ (حثفل)، وينظر: تعليق محقق ديوان الأدب.

(٣) في الأصل: «أنه».

(٤) في الأصل: «فنعلل»؛ تحريف.

(٥) في الأصل: «كدر» غير مضبوط، وتشديد الراء هو الصواب. ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ص ٢٢٢ (وينظر: تعليق محققه)، وجمهرة اللغة ٢/ ٦٣٧ و١١٦٤، والمحكم ٦/ ٧٤٧ (كدر).

(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/ ١٨٥.

(٧) تهذيب اللغة ٢/ ١٢.

٩/ ابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ)؛ حيث يقول: «وأمّا "عُنْبُب"؛ فـ: "فُعْلُل" تجعل النون أصلاً لمقابلتها الأصول نحو: باء "حُبْرُج"، وعين "بُعْثُط"؛ فهي إذن كـ: نون "صُنْتُع"، وإن كان اشتقاقه من "عبَّ الماء يَعُبُّ" لكثرة ماء هذا الوادي؛ فهو "فُنْعُل"»(١).

١٠/ ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)؛ الذي نصّ على زيادة نون بعض الكلم كـ: جُنْدُب(٢).

١١/ الجوهري (ت ٤٠٠ هـ تقريباً)؛ الذي أورد في الصحاح كثيراً من الألفاظ السابقة على أنها ثلاثيّة الأصول، فتكون النون مزيدة فيها، وسيأتي بيانه تفصيلاً في القسم الثاني من البحث.

١٢/ الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ)؛ الذي نصّ على أن «من قال: عُنْصُل وزنه: فُنْعُل»(٣).

١٣/ المعرِّي (ت ٤٤٩ هـ)؛ حيث يقول: «وهذا السُّنْدُس الذي يطؤه المؤمنون ويفترشونه، كم فيهم من رجل لا يدري أوزنه فُعْلُلٌ أم فُنْعُلٌ؟

والذي أعتقد فيه أن النون زائدة، وأنه من السُّدُوس؛ وهو الطَّيْلَسان الأخضر ...، ولا أمنع أن يكون سُنْدُس فُعْلُلاً؛ ولكن الاشتقاق موجب ما ذكرتُ»(٤).

١٤/ ابن سِيده (ت ٤٥٨ هـ)، ومن ذلك قوله:

١- «باب فُنْعُل وفُنْعَل: يقال: قُنْفُذ وقُنْفَذ، وعُنْصُل وعُنْصَل لبصل البرِّ، يقال: إنه لَلَئِيمُ العُنْصُرِ والعُنْصَرِ؛ أي: الأصل»(٥).

(١) التمام ص ١٩٣.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة ١/ ٥١٢.

(٣) شرح التصريف ص ٢٤٦.

(٤) رسالة الملائكة ص ٢٧ و٢٨.

(٥) المخصص ٤/ ٤٠٩.

٢- «فُنْعُل: امرأة خُنْبُج: مكتَنِزة ضَخْمة، وهَضْبة خُنْبُج: عظيمةٌ»(١).

٣- صرّح في "كُنْدر" بزيادة النون؛ حيث يقول: «وذهب سيبويه إلى أن كُنْدُراً رباعيٌّ، وقد نرى كُدُرّاً يسوِّغ غير ذلك»(٢)، وسيبيِّن البحث عدة تعارضات وقعت في بعض نصوصه.

١٥/ ابن القطّاع (ت ٥١٥ هـ)؛ حيث يقول: «وعلى "فُنْعُل" نحو: عُنْصُر، وعُنْصُل، وجُنْدُب، وحُنْظُب وعُنْظُب لذكر الجراد؛ وأمّا الفتح فيهما فلذكر الخنافس»(٣).

١٦/ ابن السِّيد (ت ٥٢١ هـ)؛ حيث يقول عن قُنْفُذ وعُنْصُل وعُنْصُر: «قياس النون في هذه الأمثلة أن تكون زائدة، ووزنها: "فُنْعُل"، لا "فُعْلُل"»(٤)، وهو يشتقُّ القُنْذَع والقُنْذُع من القَذَع(٥).

١٧/ الزّمخشري (ت ٥٣٨ هـ)؛ ومن ذلك قوله:

١- «القُنْذُع: فُنْعُلٌ من القَذْع بمعنى: الفُحش؛ وهو الذى لا يغار على أهله»(٦).

٢- «ونون القُنْزُعة مزيدة، وزنها: فُنْعُلة، ونحوها: عُنْصُوَة، يقال: لم يبق من شعره إلا قُنْزُعة وعُنْصُوة، ولا يبعد أن تكون عُنْصُوة مشتقة من شقِّ العصا؛ وهو التفريق، فتكون أختاً لقُنْزُعة من الجهات الثلاث: الوزن والمعنى والاشتقاق»(٧)، في حين أنه في المفصّل يجعل عُنْصُوة ممّا جاءت فيه زيادتان بعد لامه(٨)؛ فهي

(١) المخصص ٥/ ١١٢.

(٢) المحكم ٦/ ٧٤٧ (كدر)، وينظر: ٧/ ١٦٥ (كندر).

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠١.

(٤) الاقتضاب ٢/ ٣١٦.

(٥) الفرق بين الحروف الخمسة ص ٢٢٤.

(٦) الفائق ٢/ ٢٤٠.

(٧) الفائق ٣/ ١٨٩. وينظر: ١/ ٣٧٨.

(٨) المفصل ص ٣١١.

على زنة: فُعْلُوة[١]، وقد صرّح هو نفسه في الفائق بأنها على هذا الوزن[٢]، وهو حينئذٍ موافق لسيبويه الذي نصّ على أن وزنها: فُعْلُوة، كما سيأتي، وعليه ظاهر كلام ابن قتيبة، حيث سكت عن نون قُنْزُعة وعُنْصُوة[٣].

٣- «وقد سَنْبَل قميصه: إذا جرّ له ذنباً من خلفه أو أمامه، والنون مزيدة لعدمها فى أسبل، وكذا فى السُّنْبُل لقولهم: السَّبَل في معناه»[٤].

١٨/ العكبري (ت ٦١٦ هـ)؛ الذي نصّ على زيادة النون في عُنْصَل وعُنْصَر بفتح الصاد وضمِّها[٥].

١٩/ ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)؛ حيث يقول: «فَسُنْبُلَة: فُنْعُلَة»[٦].

٢٠/ الرّضي (ت ٦٨٨ هـ)؛ الذي نصّ على أن وزن خُنْفُس: فُنْعُل[٧].

٢١/ أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ)؛ حيث يقول: «وفُنْعُل: عُنْصُل ...، وفُنْعُلة: عُنْصُوة»[٨]، على أنه يعود ويذكر في عُنْصُوة خلافاً دون ترجيح، وسيأتي نقله.

٢٢/ الفيُّومي (ت ٧٧٠ هـ)؛ الذي صرّح بأن جُنْدُباً فُنْعُلٌ[٩]، وقد صرّح بوزن: "فُنْعُل" في غير ما لفظ، وسيأتي بيانه.

٢٣/ السِّيوطي (ت ٩١١ هـ)؛ حيث يقول: «وفُنْعُل: عُنْصُل ...، وفُنْعُلة: عُنْصُوة»[١٠].

(١) شرح المفصل ٦/ ١٣١.
(٢) الفائق ٣/ ٣٣٣.
(٣) غريب الحديث ١/ ٣٠٦.
(٤) الفائق ٢/ ١٥٠ و١٥١.
(٥) ينظر: اللباب ٢/ ٢٦٦.
(٦) إيجاز التعريف ص ١٠٢.
(٧) شرح الشافية ١/ ٥٩.
(٨) ارتشاف الضرب ١/ ٥٧ و٥٨.
(٩) المصباح المنير ١/ ٩٢.
(١٠) المزهر ٢/ ١٢. والنص منقول عن أبي حيان بنص السيوطي (المزهر ٢/ ٥).

ب – وزن "فِنْعِل"

ومن أبرز من ذكره تصريحاً أو تلميحاً بالنصِّ على زيادة النون في بعض ما كُسِرَ أوّله وثالثه:

١ / أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)، وقد نسب ابن دريد له القول بزيادة النون في البِنْصِر؛ حيث يقول: «البِنْصِر: إصبع معروفة، النون فيها زائدة، هكذا يقول أبو زيد»[١]، وبناء عليه يكون وزن بِنْصِر عند أبي زيد: "فِنْعِل".

٢ / ابن الأعرابي (ت ٢٣١ هـ)؛ قياساً على قوله[٢] في خَنْدَفَ: إنه من الخَدْف (الاختلاس)، فيكون مزيداً بالنون؛ تكون خِنْدِفَ (أمُّ قبائل من العرب) على زنة: "فِنْعِل".

٣ / ابن دريد؛ وهو لم يصرِّح ببناء "فِنْعِل"، ولكنه صرّح بزيادة النون في بعض الكلم ممّا كُسِرَ أوّله وثالثه؛ ومن ذلك:

١– أورد البِنْصِر في الثلاثيِّ، ونَسَبَ القول بزيادة نونها إلى أبي زيد، وقد تقدّم نقله.

٢– أورد الخِنْصِر في الثلاثيِّ، وصرّح بأن «النون زائدة»[٣] مشتقّاً لها من المخاصرة، ثم عاد وأورد الخِنْصِر في الرباعيِّ[٤]!.

٣– قال في حِنْضِج: «النون فيه زائدة، واشتقاقه من الحِضْج، والحِضْج: الماء الخاثر الذي يخالطه طين وحَمْأة، ويسمّى الرجل الرِّخو الذي لا خير عنده حِنْضِجاً»[٥].

(١) جمهرة اللغة ١ / ٣١٢.
(٢) المحكم ٥ / ٣٤٣ (خندف).
(٣) جمهرة اللغة ١ / ٥٨٦.
(٤) جمهرة اللغة ٢ / ١١٤٥.
(٥) جمهرة اللغة ٢ / ١١٣٤.

٤- قال في الحِنْفِص: «الصغير الجسم الضئيل، والعِنْفِص مثله، وأحسب أن النون فيه زائدة، وهو من حَفَصْتُ الشيءَ: إذا جمعته»(١).

٥- أورد خِنْدِفَ في الثلاثيِّ مشتقّاً لها من الخَدْف، ثم عاد وأوردها في الرباعيِّ، واشتقّها من الخَنْدَفة، وسيأتي بيانه.

وممّا تقدّم يُعلم تردُّد ابن دريد وتذبذبه في القول بإثبات "فِنْعِل"، وسبب ذلك ـ فيما يظهر ـ يعود لعدم وجود النصِّ على "فِنْعِل" عند سابقيه من اللغويِّين والنحويِّين؛ مع ما يعارض ذلك من دلالة الاشتقاق التي تؤدي إلى القول بزيادة النون، وإثبات الوزن: "فِنْعِل".

٤/ الفارابي؛ وذلك بالربط بين فِعْلِل وفِنْعِل(٢)، وفيما يأتي ما أورده وتفسيره له ـ وسيأتي التفسير كاملاً في القسم الثاني من البحث ـ: البِنْصِر، والخِنْصِر، والقِنْطِر: الدّاهية، والهِنْبِر: الجحش، ومنه قِيْلَ للأتان: أُمُّ الهِنْبِر، والحِنْدِس: الليل الشديد الظُّلمة، والعِنْفِص من النِّساء: البذيئة القليلة الحياء، وخِنْدِف: لقبُ أمِّ مُدْرِكَة وطابخة ابني إلياس بن مضر، واسمُها: ليلى، والقِنْصِف: طوط البرديِّ(٣)، وكِنْهِل: اسم موضعٍ.

ويظهر بوضوح أن الفارابي كان أجرأ من ابن دريد؛ حيث صرّح بالوزن: "فِنْعِل".

٥/ الصاحب إسماعيل بن عبّاد (ت ٣٨٥ هـ)؛ الذي نصّ على زيادة نون حِنْفِص(٤).

٦/ ابن فارس، الذي اشتقّ العِنْفِصَ من العَفْصِ(٥)، ممّا يدلُّ على زيادة النون.

(١) جمهرة اللغة ٢/ ١١٤٢.

(٢) ديوان الأدب ٢/ ٥١ و٥٢.

(٣) الطوط: القطن، وقيل: قطن البردي خاصة. المحكم ٩/ ٢٠٠ (طوط).

(٤) المحيط في اللغة ٣/ ٤٦٢.

(٥) ينظر: مقاييس اللغة ٤/ ٣٧٠.

٧ / الجوهري، الذي أورد كثيراً من الألفاظ السابقة على أنها ثلاثيّة الأصول؛ فتكون النون مزيدة فيها، وسيأتي بيانه تفصيلاً في القسم الثاني من البحث.

٨ / ابن سيده؛ حيث يقول: «فِنْعِل: امرأةٌ خِنْجِلٌ: جَسِيمةٌ صَخَّابة، وخِنْبِقٌ: رَعْناءُ وَرْهاءُ»(١).

٩ / ابن القطّاع؛ حيث يقول: «وعلى "فِنْعِل" نحو: قِنْطِر للداهية، وعِنْفِص للمرأة البذيئة»(٢).

١٠ / الزّمخشري؛ ومن ذلك قوله:

١- «الخَنْدَفة: الهرولة، ولو قيل: إن نونها مزيدة، واشتقت من خَدَفَتْ السماءُ بالثلج: إذا رمت به؛ لأنّ المهرول يقذف بنفسه في السّير؛ كان وجهاً»(٣)؛ فنون خِنْدِفَ زائدة.

٢- يقول عن حِنْدِس: «وسروا في حِنْدِس الليل، وفي حَنَادِسِ الظُّلَم، وهو من الحَدْسِ؛ الذي هو نظرٌ خافٍ»(٤)؛ فالنون عنده مزيدة(٥).

١١ / أبو حيّان؛ حيث يقول: «وفِنْعِل: حِنْدِس، وفِنْعِل: اسماً فقط قِنْطِر، وصفة عِنْفِص»(٦)، كذا النصُّ في الارتشاف واقع بالتكرار؛ وسببه فيما يظهر نقل أبي حيّان(٧) عن ابن القطّاع ـ وقد سبق نقل نصِّه ـ، وغيره.

١٢ / الفيُّومي؛ الذي نصّ على وجود "فِنْعِل"(٨)، وأورد بعض الكلم في الثلاثيِّ، وسيأتي بيانه.

(١) المخصص ٥ / ١١٢.
(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٠٢.
(٣) الفائق ١ / ٣٩٩.
(٤) أساس البلاغة ١ / ١٥٩.
(٥) ينظر: تاج العروس ١٥ / ٥٦٢ (حندس).
(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٥٧ و٥٨.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل ج ٦ / ١ / ل ٦٥ أ.
(٨) المصباح المنير ١ / ٣٩.

١٣ / السِّيوطي؛ حيث يقول: «وفِنْعِل: حِنْدِس، وفِنْعِل: اسماً فقط قِنْطِر، وصفة عِنْفِص»(١).

ثانياً: هل "فُنْعُل" و"فِنْعِل" بناءان مستدركان على سيبويه ؟

لم يورد سيبويه الوزنين: فُنْعُل وفِنْعِل، وقد نصّ الأستاذ: ظافر يوسف في دراسته لأبنية الأسماء المستدركة على سيبويه على أن كلاً من "فُنْعُل" و"فِنْعِل" مستدركان على سيبويه(٢).

وتعقيباً عليه؛ فإن البحث يقرِّر بأنه لم يقف على نصٍّ باستدراك الوزنين على سيبويه لا في المصادر التي أحال عليها الأستاذ، ولا في المصادر التي وقف عليها البحث.

وسيكشف البحث عن سبب عدم التنصيص على استدراك الوزنين على سيبويه.

وههنا حقائق لابد من تجليتها، وهي على النحو الآتي:

الأولى: لم يورد الزُّبيدي وزني "فُنْعُل" و"فِنْعِل" مستدرَكين على سيبويه، وهو غريب منه؛ إذ مظنّة الوقوف على استدراك ذين الوزنين هو كتابه.

وأمّا ما وقع في كتابه المطبوع بتحقيق د. حنا حدّاد من قوله: «قال أبو بكر: النون تلحق أحد عشر بناء. قال سيبويه: تلحق ثانية فتكون(٣) على:

– فُنْعُل، فالاسم: قُنْبر(٤) وعُنْظُب وعُنْصُل. ولم يأت صفة»(٥)؛ فهو خطأٌ في ضبط نصٍّ سيبويه؛ وإنما الوزن هنا: "فُنْعَل"، وقد تقدّم ضبطه في نقل نصٍّ

(١) المزهر ٢ / ١٢. والنص منقول عن أبي حيان بنص السيوطي (المزهر ٢ / ٥).

(٢) أبنية الأسماء المستدركة على سيبويه ص ٨٣. ويقارن بما أورده ص ٢٤٠.

(٣) كذا، وكذا في الاستدراك بعناية كويدي ص ٢٢، وفي طبعة مجمع اللغة بدمشق للكتاب؛ وهي بعنوان: كتاب الأسماء والأفعال والحروف (ص ٢٠٦): «فيكون»؛ وهو الصواب.

(٤) كذا ضُبِطَ!.

(٥) الاستدراك على سيبويه تحقيق: د. حنا حداد ص ١٢٥.

سيبويه، وعلى الصواب جاء الضبط في الاستدراك بعناية كويدي[١]، وفي طبعة مجمع اللغة بدمشق[٢]!.

ولم يورد السيرافي الوزنين عند شرحه للباب[٣]، وكذا عند كلامه عن فوائت سيبويه[٤]، ولكنه جوّز في كُنْدُر أن يكون وزنه: "فُنْعُل"، وقد سبق نقله.

وكذا لم يورد ابن خالويه الوزنين في الباب الذي عقده في الأبنية التي ليست في كلام سيبويه[٥]، وكذا فعل ابن جنّي عند حديثه عن فوائت الكتاب[٦]، وكذا فعل الأعلم[٧]؛ على الرغم من نقله دون نصٍّ ما استدركه الزُّبيدي على سيبويه من أوزان أُخر زيدت فيها النون.

ولم يرد الوزنان فيما استُدرك على سيبويه في "أبنية الصرف في كتاب سيبويه"[٨].

الثانية: أورد سيبويه وزن "فُنْعُل" ممدوداً عند حديثه عن الممدود، وذلك في موضعين:

١/ في تمثيله بـ: "عُنْظُباء" في باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة؛ وذلك حيث يقول: «ومنه أيضاً: أصْدِقاءُ وأصْفِياءُ، ومنه: زِمِكّاءُ وبَرُوكاءُ وبَرَاكاءُ ودَبُوقاءُ[٩] وخُنْفَساءُ وعُنْظُباء وعَقْرَباءُ وزَكَرِيَّاءُ»[١٠].

(١) الاستدراك على سيبويه بعناية كويدي ص ٢٢.

(٢) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٢٠٦.

(٣) السيرافي النحوي ص ٦٤٧ و٦٤٨، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ١٥٧ و١٥٨.

(٤) فوائت كتاب سيبويه ص ٦٧ – ٩٩، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٣٨٠ – ٣٨٦.

(٥) ليس في كلام العرب ص ١٧٤ – ١٧٧.

(٦) الخصائص ٣/ ١٨٧ – ٢١٨.

(٧) النكت ٢/ ١١٥٧ و١١٥٨.

(٨) ص ١٧٥ و١٧٦.

(٩) في الأصل: «دبَوُقاء»؛ تطبيع.

(١٠) الكتاب ٣/ ٢١٤.

٢/ في نصِّه على أن وزن "عُنْصُلاء" : "فُنْعُلاء"؛ وذلك حيث يقول في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل: «ولكن فُنْعُلاء قليلٌ، قالوا: عُنْصُلاء؛ وهو اسم، وفُنْعَلاء قليلٌ، قالوا: خُنْفَساءُ وعُنْصَلاءُ وحُنْظَباءُ؛ وهي أسماء»(١).

وقد قرّر سيبويه أن النون في عُنْصَل وعُنْظَب زائدة؛ حيث يقول: «والنون من جُنْدَبٍ وعُنْصَلٍ وعُنْظَبٍ زائدة»(٢)، ونصّ على أن وزنهما: "فُنْعَل" فيما سبق نقله في صدر البحث.

ونصّ ثعلب على أنّ بعض الكلم الممدود ـ ومنه: العُنْظُباء والعُنْصُلاء ـ يُقال بحذف مدِّه(٣).

وأورد القالي(٤) (ت ٣٥٦ هـ) "عُنْظَباء" في باب فُنْعَلاء ـ زيادةً على ما ذكره سيبويه ممّا جاء على هذا الوزن(٥) ـ؛ ونصّ على أنه يجوز عنده الضمُّ فيها، وفيما أورده في الباب، وكلام القالي صحيح في غير عُنْظَباء؛ أمّا فيها فقد نصّ سيبويه على ضمِّها، بل إنه لم يرو غير الضمِّ فيها، كما تقدّم.

وقد استوقف ورود "عُنْظُباء" بالمدِّ مع الضّمِّ في كتاب سيبويه عدداً من اللغويِّين، فقد نبّه ابن قتيبة(٦) على وقوفه على "عُنْظُباء" بالمدِّ في كتاب سيبويه، ونقله عنه الأزهريُّ(٧)، ونصّ عليه الجوهري قائلاً: «وفي كتاب سيبويه: العُنْظُباء بالضّمِّ والمدِّ»(٨)، ويغلب على الظنِّ نَقْلُ الجوهريِّ عن ابن قتيبة.

(١) الكتاب ٤/ ٢٦١.
(٢) الكتاب ٤/ ٣٢٠.
(٣) مجالس ثعلب ١/ ٨٩.
(٤) المقصور والممدود ص ٤٨٨.
(٥) ينظر: الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه ص ٣٤.
(٦) أدب الكاتب ص ١٠٣.
(٧) تهذيب اللغة ٣/ ٣٥٧ (عنظب).
(٨) الصحاح ١/ ١٨٤ (عظب).

وفي ختام هذه الوقفة؛ فهنا تنبيهان:

١- أن ابن الشّجري (ت ٥٤٢ هـ) نَسَبَ لسيبويه أنه يضمُّ دال جُنْدَب[١]، ولم يقف عليه البحث، والذي وقف عليه البحث أن سيبويه نقل "جُنْدَباً" في مواضع متعددة[٢]، و"جِنْدَباً" في موضع وحيد[٣]؛ فحسب.

وسيأتي إيراد نصِّ قولة ابن الشجري هذه، والتنبيه على خطئها من وجهة أخرى في القسم الثاني من هذا البحث.

٢- أن ابن عصفور (بحسب كتابه المطبوع) نَسَبَ لسيبويه أنه حكى: «عُنْظُباً»[٤]؛ ولم يقف البحث عليه في كتاب سيبويه، وإنما الوارد فيه "عُنْظَب" على ما سبق نقله، ولعل صواب النصِّ: عُنْظُباء، ويدلُّ عليه ما بعده من كلام ابن عصفور دلالة تجعل المثبت تحريفاً. والله أعلم.

الثالثة: استدرك الزُّبيدي[٥] على سيبويه وزن: "فُنْعُول"؛ ومثاله: عُنْظُوب، وسلّمه الأعلم[٦].

وهذا الاستدراك غريب من الزُّبيدي؛ لأنه لم يَستدرك المزيد بحرف واحد ـ وهو النون ـ، فلم يَستدرك فُنْعُلاً، وإنما استدرك فُنْعُولاً[٧] المزيد بحرفين، ومثله يقال في حقِّ الأعلم.

والغريب هنا أن الزُّبيدي حكى: عُنْظَباً وعُنْظُباً؛ حيث يقول: «والعناظب جمع

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٣٣.

(٢) الكتاب ٣ / ٦١٣، و٤ / ٣٢٠، و٣٢١، و٤٢٥.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٦٩.

(٤) الممتع ١ / ١٠١، والممتع الكبير ص ٧٥.

(٥) الاستدراك ص ١٢٦، وكتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٢٠٨.

(٦) النكت ٢ / ١١٥٨.

(٧) ينظر تخريج ابن عصفور له في: الممتع ١ / ١٠٠ و١٠١.

عُنْظَب، ويقال: عُنْظُب؛ وهو من الجراد»(١)، فعدم استدراكه فُنْعُلاً غريبٌ، وممّا يزيد الأمر غرابة أنه في كتابه: "مختصر العين" اقتصر على عُنْظُب بالضمِّ؛ لأنه هو الوارد في "العين"(٢)، بل إنه أورده في الثلاثيِّ خلافاً لما في "العين" من إيراده في الرباعيِّ(٣)، ممّا يعني أنه يرى زيادة نونه، وأن وزنه: فُنْعُل!.

وممّا يلحق بهذه البابة في الغرابة قول الزُّبيدي: «وفُنْاعِل: قالوا: حمار كُنْادِر وكُدُرٌّ وكُنْدُرٌّ للغليظ»(٤)؛ فما دام كنادرٌ فناعلاً فلِمَ لَمْ يجعل كُنْدُراً فُنْعُلاً!.

الرابعة: الصواب أنه باستثناء جُنْدُب وأخواتها ممّا لم يَسْمَع سيبويه الضمَّ فيها، فإن منطوق نصوص سيبويه وظاهر قوله أنّ ما يُعَدُّ من فُنْعُل وفِنْعِل؛ فهو من فُعْلُل وفِعْلِل، وسيتّضح الأمر بجلاء عند عرض الأقوال.

الخامسة: لم يذكر ابن عصفور "فُنْعُل" في سرد الأوزان متابعة لسيبويه على ما سبق بيانه، ولكن ابن عصفور وقع له القول بزيادة النون ثانية في جُنْدُب، حيث يقول عن زيادة النون: «وزيدت ثانيةً في: قِنْعَاس ...، وجُنْدب بضمِّ الدال وفتحها»(٥)، وعليه يثبت وزن: "فُنْعُل".

السادسة: أبو حيّان من المثبتين لوزن: "فُنْعُل"؛ ولكن البحث وقف له على عبارة توهم أنه لا يرى إثباته، وذلك حيث يقول: «النون: تُزاد أوّلاً نحو: نَرْجِس ونَضْرِب، وثانية نحو: عُنْصُر وسُنْبُل عند من أثبته»(٦)، وتعليل ذلك ـ فيما يظهر ـ هو: نقل أبي حيّان دون تصريح عن مصادر متعدِّدة.

(١) كتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٦٦، وما تحته خط ليس في نسخة الفاتيكان، وعنها طبع الاستدراك بطبعتيه المشار لهما سابقًا.

(٢) العين ٢ / ٣٢٧ (عنظب).

(٣) مختصر العين ص ١٧٨ (عظب)، وينظر: تعليق محققه.

(٤) الاستدراك ص ٩٣، وكتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ١٥٣.

(٥) الممتع ١ / ٢٦٧. وينظر: ١ / ٢٦٨ و٢٦٩.

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٢٠٢.

السابعة: درس الدكتور: ناصر حسين علي "الصيغ الثلاثيّة"، وعرض للمزيد بحرف واحد قبل الفاء؛ قائلاً عن زيادة النون ما نصُّه:

«فَنْعَل، نحو: قَنْبَر: اسم لنوع من الطيور الصغيرة، وتُسمّى أعلام الرجال به أيضاً.

فَنْعَل، نحو: جُنْدَب: اسم لذكر الجراد.

فُنْعُل، نحو: عُنْصُر: اسم لِفِلِزَّات المعادن، وعُنصر الشيء: أصله»(١).

وعلى هذا النصِّ أربع ملحوظات:

١- أن اسم الطائر قُنْبَر وقُنْبُر - وقد سبق نقل الضبطين عن ابن دريد - لا قَنْبَر، ولم يقف البحث على ضبط اسم الطائر بهذا الضبط.

٢- الخطأ في ضبط الوزن في قوله: «فَنْعَل، نحو: جُنْدَب»؛ والصواب: فُنْعَل.

٣- أنه أسقط "فِنْعَلاً"، وقد أورده سيبويه فمن بعده.

٤- أنه أسقط "فِنْعِلاً"، وهو ممّا لم يذكره سيبويه، وقد ذكره غيره على ما سبق بيانه.

ثالثاً: النون فيما جاء على "فُنْعُل" و"فِنْعِل" بين الزيادة والأصالة

أ- إيراد الأقوال، وحجّة كلِّ قول

بادئ ذي بدء أحب أن أُذكِّر القارئ الكريم بأن البحث لم يقف على مصدر عرض الخلاف أو ذكر الأقول في المسألة، باستثناء إشارات من ابن سِيده يذكر فيها خلافاً بين سيبويه وغيره دون تسمية المخالف غالباً في ثلاثيّة أو رباعيّة بعض الكلم، ونَقَل غير ابن سِيده إشارات إلى خلاف في زيادة النون عند بعض التصريفيِّين وحدهم أو عندهم وعند بعض المعجميِّين.

وبما وقف عليه البحث يمكن القول: إن الأقوال في المسألة ثلاثة، وهي:

القول الأوّل: ما جاء في الظاهر على فُنْعُل وفِنْعِل؛ فوزنه: فُعْلُل وفِعْلِل.

وهذا القول هو مفهوم صنيع سيبويه أو هو ظاهر صنيعه (ظاهر قوله)؛ حيث

(١) الصيغ الثلاثية ص ١٧١.

أورد بعض ما يعدُّ من فُنْعُل وفِنْعِل، وجعله رباعيّاً، لا ثلاثيّاً مزيداً بالنون، وذلك حيث يقول: «هذا باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل.

فالحرف من بنات الأربعة يكون على مثال: "فَعْلَل" ...، ويكون على: "فُعْلُلٍ" فيهما؛ فالأسماء نحو: التُّرْتُم ...، والصفة نحو: الجُرْشُع والصُّنْتُع والكُنْدُر ...، ويكون على مثال: "فِعْلِلٍ" فيهما؛ فالأسماء نحو: الزِّبْرِج ...، والصفة: عِنْفِصٌ ...»(١).

ويقول عن زيادة الواو رابعة في الثلاثيِّ: «ويكون على فُعْلُوةٍ في الاسم، نحو: ... الْعُنْصُوَة»(٢)، ويقول عن زيادة الياء في الرباعيِّ: «وقد تلحق رابعة، فيكون الحرف على فِعْلِيلٍ في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو: قِنْدِيلٍ ... وكِنْدِيرٍ»(٣).

ويقول سيبويه عن جمع خِنْصِر: «ألا ترى أنك لا تقول: فِرْسِناتٌ حين قالوا: فراسِن، ولا خِنْصِراتٌ حين قالوا: خناصِر»(٤).

ويقول عن الإبدال اللغوي الواقع في فندق ـ ولم يعرض لنونه، ولا لوزنه ـ: «ويبدلون من الحرف الذي بين الباء والفاء: الفاء؛ نحو: الفِرِند والفُنْدُق، وربما أبدلوا الباء؛ لأنهما قريبتان جميعاً»(٥).

ممّا تقدّم يظهر جليّاً أن سيبويه جعل صُنْتُعاً وكُنْدُراً ممّا جاء على: "فُعْلُل"، وجعل عِنْفِصاً وخِنْصِراً ممّا جاء على: "فِعْلِل"، وسكت عن نون فُنْدُق، ممّا يُفهم منه أصالتها، وجعل عُنْصُوة أصليّة النون؛ فجعلهما على فُعْلُوة، وجعل كِنْدِيراً ـ وهو: اسم رجل(٦) ـ أصلي النون؛ فجعله على فِعْلِيل.

(١) الكتاب ٤/ ٢٨٨ و٢٨٩.
(٢) الكتاب ٤/ ٢٧٥.
(٣) الكتاب ٤/ ٢٩٣.
(٤) الكتاب ٣/ ٦١٥.
(٥) الكتاب ٤/ ٣٠٦.
(٦) شرح كتاب سيبويه ٥/ ١٨٩.

ومنه يُعلم أن سيبويه يذهب إلى أن ما كان من "فُنْعُل" و"فِنْعِل" إنما هو رباعيٌّ على زنة: "فُعْلُل" و"فِعْلِل"، وقد صرّح ابن سِيده بنسبته لسيبويه في مواضع ستأتي.

وممّا تقدّم يُعلم السبب الذي لأجله أحجم التصريفيُّون عن القول بأن هذين الوزنين مستدركان على سيبويه؛ فهي تدخل ضمن ما أسماه السيرافي: «ممّا رآه سيبويه على وزن، ورآه غيره على غير ذلك»(١).

ويمكن الاحتجاج لقول سيبويه بهذا القول في الألفاظ السابقة وما كان نحوها بحجّتين:

١/ أنه لم يثبت عند سيبويه بدلالة الاشتقاق أو غيره زيادة النون في الألفاظ المتقدِّمة أو غيرها.

وعلى النقيض من ذلك صنيعه في زيادة نون عَنْسَل وعَنْبَس وجُنْدَب ونحوها(٢)؛ عندما قام دليل الاشتقاق أو غيره على زيادة نونها(٣).

٢/ أن مذهب سيبويه عدم زيادة النون ثانية إلا بثبت(٤)، يقول السِّيرافي في شرح مذهب سيبويه: «والنون إذا جاءت ثانية قُضي عليها بأنّها أصليّة؛ حتى يتبيّن أنّها زائدة باشتقاق أو غيره»(٥).

وممن يذهب هذا المذهب الشيخ: محمّد عضيمة(٦)، وسيأتي إيراد قوله.

القول الثاني: إثبات وزني: "فُنْعُل" و"فِنْعِل".

سبق ذكر أبرز المثبتين تفصيلاً، ويمكن الاحتجاج لمن يثبت هذين الوزنين بأربع حجج:

(١) فوائت كتاب سيبويه ص ٩٣، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٣٨٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٢٠ – ٣٢٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٢٠، و٣٢١ – ٣٢٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١١، وينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٢٩٦.

(٦) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٤/ ١١.

١ / وجود دلالة الاشتقاق فيما جاء على هذين الوزنين، وهي أقوى دلالات زيادة الحرف.

٢ / إثبات سيبويه لـ: "فُنْعُل" ممدوداً، وقد ثبت بسماع غيره وروده غير ممدود؛ فيثبت وزن: "فُنْعُل".

٣ / نصّ سيبويه على زيادة النون في جُنْدَب بلغتيها: جُنْدَب وجِنْدَب، وقد سمع غيره: جُنْدُباً؛ فيثبت وزن: "فُنْعُل".

ولما ثبت وزن: "فُنْعُل" صحّ إثبات وزن: "فِنعِل" حملاً للنظير على النظير (زيادة نون ساكنة بين حرفين متحرِّكين بنفس الحركة)، مع وجود السماع المحتمل؛ فيحمل على نظيره في الزيادة، ولا تجعل النون أصليّة؛ لوجود النظير الذي يصحُّ الحمل عليه.

٤ / نصّ سيبويه على إثبات فِنْعَل كـ: جِنْدَب مع احتمال أن يكون بعض ما جاء منه على فِعْلَل (دِرْهَم)؛ يستلزم أنه إذا وُجِدَ دليل من الاشتقاق كالدليل في جِنْدَب الذي أثبت به سيبويه "فِنْعَلاً" أن يثبت وزن: "فِنْعِل"، وقد وُجِدَ فيثبت وزن: "فِنْعِل".

القول الثالث: إثبات "فُنْعُل" دون "فِنْعِل".

ويمكن نسبة هذا القول لظاهر صنيع ابن السّرّاج، وكذا لظاهر كلام ابن جنّي، والرّضي.

أمّا نسبته لابن السّرّاج فيعضدها تصريحه بـ: "فُنْعُل" دون "فِنْعِل"، مع نصِّه على أن عِنْفِصاً على زنة: فِعْلِل(١).

وأمّا نسبته لابن جنّي فيعضدها تصريحه بـ: "فُنْعُل"، مع سكوته عن خِنْدِفَ(٢)، بل إن في تصريحه بأن الفعل خَنْدَفَ على زنة: فَعْلَل(٣)؛ ما يقطع بنسبة القول إليه.

(١) الأصول ٣ / ١٨٢.

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٩٠، و٢ / ٥٦٤.

(٣) المنصف ١ / ٢٨.

وأمّا نسبته للرّضي فقد نصّ صراحةً على "فُنْعُل" ولم يذكر "فِنْعِلاً"، ويعضد هذه النسبة أنه أورد خِنْدِفَ ولم يعلِّق على نونها(١)، ممّا يدلُّ على أنه يراها على زنة: "فِعْلِل".

ويمكن الاحتجاج لهذا القول بما احتُجّ به للقول الثاني، مع عدم استلزام إثبات "فُنْعُل" لإثبات "فِنْعِل"؛ لضعف دلالة الاشتقاق فيه، وأن الأولى أن تجعل النون أصليّة لا زائدة؛ فيكون الوزن "فِعْلِلاً" لا "فِنْعِلاً".

وبأنه لم يثبت بدليل الاشتقاق وجود "فِنْعِل"، وإن وجد الاشتقاق فهو اشتقاق ضعيف، وغير واضح؛ فلا يصلح دليلاً.

ب- النقاشات

بناء على ما سبق عرضه؛ فإن البحث يفترض النقاشات والإلزامات الآتية:

أ- يُلْزِمُ المثبتون لوزن "فُنْعُل" سيبويه ومن يقول بقوله أن يثبتوا "فُنْعُلاً" من ثلاثة أوجه:

١/ وجود دلالة الاشتقاق الظاهرة التي تدلُّ على تعيُّن القول بزيادة النون، وأن وزن هذه الكلم "فُنْعُل".

٢/ نَقْلُ سيبويه وجود "فُنْعُل" ممدوداً ممّا يلزم منه إثباته غير ممدود عند وجود نقل الثقة، وقد وُجِدَ النقل الصحيح عن الثقات بإثبات الضمِّ؛ فتعيّن القول بإثبات "فُنْعُل"، ووجب المصير إلى القول به؛ لأن من وَجَدَ حجّة على من لم يَجِدْ.

٣/ أن مذهب سيبويه عدم وجود "فُعْلَلٍ"، وبناء عليه فإن سيبويه يحكم بزيادة النون فيما يوهم هذا الوزن؛ مع ما في ملازمة النون لهذا البناء دون غيرها من دلالة على الزيادة؛ لكونها أشبهت حرف المعنى الذي هو زائد على مدخوله، مع ما في بعضها أيضاً من دلالة الاشتقاق(٢)، وقد صرّح بذلك في قوله: «والنون

(١) شرح الشافية ٢/ ٧٦، و٣٨٢، و٣/ ٢٠٥.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١٢.

من جُنْدَبٍ وعُنْصَلٍ وعُنْظَبٍ زائدة؛ لأنه لا يجيء على مثال فُعْلَلٍ شيءٌ إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثابتةٌ فيه»(١).

ولما كان سيبويه يذهب إلى أن جُنْدَباً وعُنْصَلاً وعُنْظَباً نونها زائدة وهي على وزن: "فُنْعَل"؛ كانت نونها زائدة بنقل الثقات الضمّ في الحرفين الأوّل والثالث؛ فيكون الوزن المتعيِّن: "فُنْعُلاً".

وهذه إلزامات صحيحة من وجهة نظر البحث، ولا محيد عنها.

ب- أمّا المثبتون لوزن "فِنْعِل"؛ فيردُّون حجج النافين له من وجهين:

١/ أن دلالة الاشتقاق موجودة، وهي ليست ضعيفة، ولكن لكون هذه الألفاظ غير مشهورة ولا دائرة في المصادر التصريفيّة؛ فإن الناظر يميل إلى الأصالة، ولا ينظر إلى وجود اشتقاق لهذه الألفاظ، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ.

٢/ على فرض التسليم بضعف دلالة الاشتقاق في بعض الألفاظ؛ فإنه ليس ضعيفاً في بعضها الآخر، بل هو اشتقاق واضح يصحُّ معه القول بإثبات "فِنْعِل".

ج- الترجيح

بعد استعراض الحجج والنقاشات السابقة، وبعد الاحتكام إلى السماع اللغوي الثابت؛ فإن البحث يرجِّح في هذه المسألة: إثبات وزني: "فُنْعُل" و"فِنْعِل"؛ لوجود السماع الصحيح، والاشتقاق الواضح الدالِّ على زيادة النون في بعض ألفاظهما، ممّا يجعل القول بإثباتهما متعيِّناً لا يمكن المحيد عنه، وستكشف الدراسة المعجميّة عمّا يعضد ترجيح البحث.

رابعاً: "فُنْعُل" و"فِنْعِل" في القرآن الكريم

ورد ممّا يحتمل أن يكون وزنه: "فُنْعُل" في القرآن ثلاثة ألفاظ؛ لفظان بدون التاء، ولفظ بالتاء، وكلها مبدوء بالسين:

(١) الكتاب ٤/ ٣٢٠.

١ / سُنْدُس؛ وورد ثلاث مرات (الكهف ٣١، والدخان ٥٣، والإنسان ٢١).

٢ / سُنْبُل؛ وإنما ورد مضافاً لهاء الغائب في قوله: ﴿**فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ**﴾ [يوسف: ٤٧].

٣ / سُنْبُلة؛ ووردت مرة واحدة (البقرة ٢٦١).

وقد أورد الشيخ محمّد عضيمة سُنْدُساً في مواضعه الثلاثة في القرآن على أنه على زنة: بُرْثُن[١] (فُعْلُل)، ولم يعلِّق بشيء، ثم أورد سُنْبُلة وسنابل[٢] دون ذكر الآيات[٣] ـ ويُستدرك عليه: سُنْبُلات (يوسف ٤٣ و٤٦) ـ، وأورد رأي الزّمخشري ـ وقد سبق نقله ـ قائلاً: «جاء سُنْبُلة وسنابل، ويرى الزمخشري زيادة النون فيها، والأولى الحكم بأصالتها»[٤]، وسيأتي في القسم الثاني من البحث بيان ما قيل في نون سُنْبُل وسُنْبُلة والفعل سَنْبَل تفصيلاً.

وبعض الباحثين يذهب إلى أن سُنْدُساً وسُنْبُلاً وسُنْبُلة على زنة: "فُعْلُل"[٥] فحسب؛ دون إشارة إلى خلاف!.

وأمّا "فِنْعِل"؛ فلم يرد في القرآن الكريم.

خامساً: الغرض من زيادة النون في "فُنْعُل" و"فِنْعِل"

الغرض من زيادة النون في "فُنْعُل" و"فِنْعِل" هو الإلحاق، فيلحق جُنْدُب بِبُرْثُن (فُعْلُل)، ويلحق حِنْضِج بِزِبْرِج (فِعْلِل)، وقد صرّح الرّضي[٦] بكون "فُنْعُل" كـ: "خُنْفُس" ملحقاً بالرباعيِّ، وبقي عليه: "فِنْعِل".

(١) دراسات لأسلوب القرآن ٤ / ١١.

(٢) لا يخفى أن الشيخ يقصد بإيراد الجمع الاستدلال به على المفرد مما جاء على هذا الوزن.

(٣) وردت سنابل في: البقرة ٢٦١.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن ٤ / ١١.

(٥) معجم الأوزان الصرفية لكلمات القرآن الكريم ص ٣٦٥ و٣٦٦.

(٦) شرح الشافية ١ / ٥٩

وهذان الوزنان لم يردا فيما جاءت الزيادة فيه للإلحاق عند الشيخ محمّد عضيمة[1]؛ على الرغم من نصِّ الرّضي السابق على "فُنْعُل"، وعلى الرغم من جعل الشيخ جُنْدَباً "فُنْعَلاً" ملحقاً بجُخْدَب، وبناء على ما سبق بيانه؛ يتعين استدراك: "فُنْعُل" و"فِنْعِل". والله أعلم.

القسم الثاني: دراسة معجميّة تصريفيّة لما سبق إيراده ممّا جاء على "فُنْعُل" و"فِنْعِل".

عرض البحث فيما سبق لعدّة ألفاظ لغويّة، وقد بيّن وجهة النظر التصريفيّة في وزنها عند بعض اللغويِّين، وسيعرض البحث هنا لهذه الألفاظ من النّاحية المعجميّة؛ مبيِّناً كيف تعامل جمهور المعجميِّين مع هذه الألفاظ، مع التعريج على آراء سيبويه والتصريفيِّين عند تعرُّضهم لبعض هذه الألفاظ؛ مكتفياً بما أورده سيبويه عند عدم الخلاف.

وقد عمد البحث في تعامله مع المعاجم[2] إلى الإيجاز، والتصرُّف بما يناسب الطبيعة العلميّة لهذا البحث، ومن ذلك: استنباط المادة اللغويّة من المعجمات التي لا تسير على نهج مدرسة القافية، باستثناء "جمهرة اللغة"؛ الذي فضّل البحث إفراده بالحديث على حدة.

وقد ختمتُ كلّ لفظة لغويّة بالترجيح، والذي كان منطلقاته وأسسه ما يأتي:

١/ الأصل أصالة النون، ولا يُعْدَل إلى القول بزيادتها إلا بثبت كما هي قاعدة سيبويه، وقد سبق بيانه وإيضاحه.

٢/ إعمال القواعد والأصول التصريفيّة التي قرّرها سيبويه والتصريفيِّون في "معرفة الأصلي والزائد".

(١) المغني في تصريف الأفعال ص ٨٣ و٨٤.

(٢) هي: العين، وجمهرة اللغة، وتهذيب اللغة، والصحاح، والمحكم، ولسان العرب، والقاموس المحيط، وتاج العروس، مع التعريج على غيرها كالمحيط في اللغة، ومقاييس اللغة، والمصباح المنير.

٣ / البعد عن التقليد، ومحاولة الاجتهاد العلميِّ، واتّباع ما يمليه الدليل والرواية اللغويّة؛ فحسب.

وقد تمّ ترتيب هذه الألفاظ وفق الترتيب الألفبائيِّ، دون نظر إلى زيادة الحرف؛ وفق ما يأتي:

أوّلاً: ما جاء على "فُنْعُل"

– الجُنْبُل[١] (القدح الضخم، أو قدح غليظ من خشب، وقيل: العسُّ الضخم من الخشب الذي لم يستو نحته): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١ / في مادة: جنبل (العين والتهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

وجعله ابن دريد في الرباعيِّ[٢].

٢ / في مادة: جبل (الصحاح).

ونصّ ابن فارس على زيادة نون الجُنْبُل؛ معلِّلاً ذلك بقوله: «كأنّه جَبَل، والجَبَل كلمة وجْهها التجمُّع»[٣].

الترجيح: جُنْبُل فُنْعُل؛ لوضوح اشتقاق الجُنْبُل (العسِّ الضخم) من الجبل.

– جُنْدُب[٤]: اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١ / في مادة: جندب (العين والتهذيب، وفيهما: جُنْدَب؛ فحسب).

٢ / في مادة: جدب (الصحاح والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

ونصّ ابن فارس[٥] على زيادة نونه، وقال الجوهري: «قال سيبويه: نونها

(١) العين ٦ / ٢٠٩، وتهذيب اللغة ١١ / ٢٥٧، والصحاح ٤ / ١٦٥١، والمحكم ٧ / ٥٩٩، ولسان العرب ١١ / ١٢٨، والقاموس المحيط ٢ / ١٢٩٧.

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ١١١٣.

(٣) مقاييس اللغة ١ / ٥١١.

(٤) العين ٦ / ٢٠٦، وتهذيب اللغة ١١ / ٢٥٢، والصحاح ١ / ٩٧، والمحكم ٧ / ٣٤٥، ولسان العرب ١ / ٢٥٤، والقاموس المحيط ١ / ١٣٨، وتاج العروس ٢ / ١٣٦.

(٥) مقاييس اللغة ١ / ٥١٢.

زائدة»، وقال ابن سِيده: «وإنما ذكرت الجندب هنا لمكان الجَدْبِ فتفهّمه»(١)، وكان هذا القول منه؛ لأنه وضعه في الثلاثيِّ خلافاً لما في العين.

وقد نصّ سيبويه(٢) على أن ورود الفعل "جَدُبَ" بمنزلة اشتقاق جُنْدَب مما سقطت منه النون، مع ما يعضده من اطراد زيادتها فيما جاء على هذه الزنة.

وقد قرّر جمهرة التصريفيِّين أن جُنْدَباً مشتق من الجَدْبِ(٣).

الترجيح: جُنْدُب فُنْعُل؛ لوضوح الاشتقاق بين الجُنْدُب والجَدْبِ.

وفي "جُنْدُب" وقفات تصريفيّة ومعجميّة على النحو الآتي:

١/ في هذه الكلمة ثلاث لغات: جُنْدُب وجُنْدَب وجِنْدَب، أمّا اللغتان الأوليان فهما المعروفتان عند جمهرة اللغويِّين(٤).

وأمّا جِنْدَب فنقلها سيبويه مع جُنْدَب أيضاً، وقد عرفت جِنْدَب طريقها إلى المعاجم على يد ابن سِيده، وعنه إلى اللسان والقاموس المحيط وغيرها.

وهذا الأمر الغريب يدعو إلى وقفة متأنِّية من حيث عدم إثبات اللغويِّين لهذه اللفظة من كتاب سيبويه، ومعنى هذا وتفسيره هو إحجام اللغويِّين والمعجميِّين الذين اطّلعوا على كتاب سيبويه عن إثباتها، واقتصارهم على ما نقلوه عن شيوخهم اللغويِّين فحسب، يدلُّ على ذلك ما نَقَل ابن السِّيد عن القالي من أنه إنما يُقال: جُنْدُب وجُنْدَب، «وأمّا كسر الجيم مع فتح الدال؛ فلا أعرفه»(٥)، وردّه ابن السِّيد

(١) المحكم ٧/ ٣٤٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٢١.

(٣) ينظر: المنصف ١/ ١٣٨، والمقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٢٦٢، واللباب ٢/ ٢٦٤، وشرح الملوكي ص ١٧١، وشرح الشافية ٢/ ٣٦٢.

(٤) ينظر مثلا: الغريب المصنف ١/ ٣٢٨، وكتاب النبات ص ٦٩، وجمهرة اللغة ٢/ ١١١٣، وديوان الأدب ٢/ ٤٦، وتهذيب اللغة ١١/ ٢٥٢، والصحاح ١/ ٩٧ (جدب)، ولم يستدرك الصاغاني في التكملة (١/ ٨٤ – جدب) على الجوهري ورود لغة ثالثة. ومن الغريب اقتصار ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٥٦٢) على جُنْدُب وجِنْدَب.

(٥) الاقتضاب ٢/ ٣١٧.

بأن جِنْدَباً نَقْلُ سيبويه، وغَلّط القالي.

ولابد كذلك إلى الإشارة إلى أن الزَّبيدي(١) نصّ على أن هذه اللغة هي أضعف اللغات؛ لأن "فِنْعَلاً" وزنٌ قليلٌ.

كما تحسن الإشارة إلى أن أبا حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) لم يورد جِنْدَباً، واقتصر على جُنْدُب وجُنْدَب(٢)، وهو لا يوافق ما ورد في كتاب سيبويه الذي يفسر غريب أبنيته!.

٢/ وقع خلاف في عدد من المصادر اللغويّة والتصريفيّة في "جُنْدَب" من حيث الاحتجاج به لإثبات الوزن: "فُعْلَل" على رأي الأخفش، وليس البحث معنِيّاً بدرس الخلاف؛ ولكن الذي يعني البحث هو أن هذا القول يستلزم أصالة نون "جُنْدُب".

وقد وقف البحث على نقل الليث عن الخليل أصالة نون "جُنْدَب"(٣)، ونقل ابن دريد(٤) عن الخليل أن جُنْدَباً ممّا جاء على فُعْلَل، ونقله الأزهري(٥) عن الليث!.

والمشهور نسبة القول للأخفش بأصالة نون "جُنْدَب"(٦)، وأقدم من وقف عليه البحث ممّن نسبه للأخفش هو الفارسي؛ فقد نقل ابن جنِّي عنه أن الأخفش يذهب إلى أصالة النون على مقتضى قياس قوله(٧)، وهو صريح بفقد النصِّ من الأخفش

(١) تاج العروس ٢/ ١٣٦ (جدب).

(٢) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه ص ١٥٨، وينظر: تعليق محققه.

(٣) العين ١/ ٤٨؛ دون ضبط، وقد ضبطت هكذا في ٦/ ٢٠٦.

(٤) ينظر: الاشتقاق ص ١٤٤، و٢١١.

(٥) تهذيب اللغة ٣/ ٣٣٠ و٣٣١ (عنصر).

(٦) ينظر مثلا: المفتاح ص ٣٣، والمخصص ٣/ ٣٢٥، واللباب ٢/ ٢٦٤، والتذييل والتكميل ج ٦/ ١/ ل ٨٢ أ، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٨٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ص ١٧٥ (وينظر: ص ١٤٢ و١٤٣).

(٧) ينظر: المنصف ١/ ١٣٨، وينظر: الإغفال ٢/ ١٦٣، ويقارن بالبغداديات ص ٢٣٤، و٣٤٤، و٤٣٤.

على أصالة نون "جُنْدَب"، بل إن في آخر نقل ابن جنّي عن الفارسي التصريح بأن النون مزيدة عند سيبويه والأخفش، وسيأتي نقله بحروفه قريباً.

والذي يقرِّره البحث أن جُنْدَباً ليست من الرباعيِّ عند سيبويه، بل هي من الثلاثيِّ المزيد؛ إذ هي على زنة: "فُنْعَل" كما تقدّم، ويعضده ما نصّ عليه ابن سِيده[1] من أن سيبويه مع منعه لـ: "فُعْلَل"؛ فقد أورد جُنْدَباً وعُنْظَباً؛ لأن نونهما زائدة.

وأمّا عند الأخفش؛ فقد نصّ ابن جنّي على أن الأخفش حكى جُخْدَباً بالفتح، وأن غيره من البصريِّين إلا من قال بقوله قد خالفه فيه، وقد رواه غيره بالضمِّ؛ وأن غير الأخفش[2] حكى بُرْقَعاً و طُحْلَباً وجُؤْذَراً بالضمِّ والفتح[3]، وهو يقطع بصحّة ما استنبطه البحث من أن الأخفش لا يرى أصالة نون جُنْدَب، وقد نصّ عليه الجرجاني[4] والعكبري[5] صراحةً؛ ممّا يمكن القول معه: إنه لولا التّأثُّر بالفارسي ما نُسب للأخفش خلاف في "جُنْدَب".

وعن زيادة النون عند سيبويه والأخفش؛ يقول ابن جنّي: «فإن كان الجُنْدَب من الجَدْب؛ لأنه ممّا يصحبه، فالنون فيه زائدة غير مُلْحِقَةٍ على مذهب سيبويه، وهي زائدة مُلْحِقَةٌ على مذهب الأخفش»[6]؛ أي: إنها عند الأخفش تكون للإلحاق بجُخْدَب، أمّا عند سيبويه فتكون لغير الإلحاق؛ لأنه لم يثبت فُعْلَلاً.

ومسك الختام في هذه المسألة هو قول اثنين من المحقِّقين: أوّلهما: ابن مالك

(١) المخصص ٢/ ٢٦٢، وأصل الكلام في الإغفال ٢/ ١٦٣، وينظر إشارة الفارسي له في: البصريات ١/ ٣٠٣، وينظر: شرح الشافية ١/ ٦٤.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ص ١٠٢ و١٠٣.

(٣) ينظر: المنصف ١/ ٢٧، وينظر أيضا: شرح كتاب سيبويه ٤/ ٣٤٩.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/ ١٢٦٢.

(٥) ينظر: اللباب ٢/ ٢٦٤.

(٦) المنصف ١/ ١٣٨.

حيث يقول: «وكذا إذا كان الحكم بالأصالة يغلب ما قلّ كـ: نون "جُنْدُب" فإنها زائدة؛ لأن "فُنْعَلاً" أكثر من "فُعْلَل" عند من أثبت "فُعْلَلاً"»(١).

وثانيهما: الرّضي حيث يقول: «الأوْلى أن جُنْدَباً فُنْعَل ثبت جُخْدَب أو لا؛ للاشتقاق؛ لأن الجراد يكون سبب الجَدْب، ولهذا سمِّي جراداً؛ لجَرْده وجه الأرض من النبات»(٢).

٣/ نُسِبَ القول بضمِّ لام جُنْدُب (وهو الدال) في عدد من المصادر(٣) إلى البصريِّين، وللكوفيِّين فتحها، وحينئذ يكون الوزن عند البصريِّين: "فُعْلُلاً"؛ وهو لا يستقيم مع ما تقدّم من نصِّ سيبويه على زيادة نون جُنْدَب، وقد نصّ على زيادتها: المبرِّد(٤)، وابن السّرّاج(٥)؛ ممّا لا يستقيم معه بحال أن يُنسب للبصريِّين كون الدال لاماً في جُنْدُب، يقول ابن عصفور (وهو بَصْرِيُّ الرأي): «وأمَّا جِنْدَب بكسر الجيم، وجُنْدُب بضمِّ الجيم والدال؛ فنونه زائدة؛ لأنه في معنى "جُنْدَب" المضموم الجيم؛ فينبغي أن تكون نونه زائدة كما هي في المضموم الجيم»(٦).

وقد عدل أبو حيّان عن إيراد جُنْدَب فيما يحتجُّ به الأخفش والكوفيُّون لإثبات "فُعْلَل"(٧).

٤/ نَسَبَ ابن الشجري إلى سيبويه أنه يضبط جُنْدُب بضمِّ الدال؛ حيث يقول: «فإن قيل: قد جاء عنهم بُرْقَع وجُخْدَب وجُنْدَب وقُعْدَد وجَؤْذَر.

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٥٨، ويقارن بالمقاصد الشافية ٨/ ٤٢٧.

(٢) شرح الشافية ٢/ ٣٦٢، وينظر: مقاييس اللغة ١/ ٥١٢.

(٣) ينظر مثلا: الجمل ص ٣٩١، والتذييل والتكميل ج ٦/ ١/ ل ٨٢ أ، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٨٦ (وينظر: تعليق محققه).

(٤) المقتضب ١/ ٥٩ (جُنْدُب)، و٢١٩ (جُنْدَب).

(٥) الأصول ٣/ ٢٠٥، و٢٤٠، و٢٤١.

(٦) الممتع ١/ ٢٦٨ و٢٦٩.

(٧) ارتشاف الضرب ١/ ١٢٣، وقد سبق له إيراده في التذييل والتكميل ج ٦/ ١/ ل ٨٢ أ.

قيل: إنما روى الفتح في لامات هذه الأسماء الأخفش أبو الحسن، وأبى سيبويه إلا الضمّ»(١).

وعلى هذا النصِّ فيما يتعلق بـ: "جُنْدُب" ملحظان:

١- أنه لا يوجد في نصِّ كتاب سيبويه جُنْدُب، وإنما الموجود جُنْدَب وجِنْدَب، وقد تقدّم بيانه.

٢- أن وقوع الضمِّ على اللام يجعل النون عند سيبويه أصليّة، وسيبويه يرى النون مزيدة في جُنْدَب بلغتيه، على ما سبق بيانه.

٥/ مع تصريح سيبويه بزيادة نون جُنْدَب فقد جعل قُعْدَداً ملحقاً بجُنْدَب(٢)، ومن المعلوم أنه لا يُلحق إلا بالأصول، ولكن لما كان "فُعْلَلاً" معدوماً عند سيبويه؛ فقد اضطر لأن يلحق بجُنْدَب، وإن كان جُنْدَب عنده "فُنْعَلاً"؛ لأنه جعل النون كالأصل؛ لقلّة زيادتها بين الفاء والعين(٣).

وقد استضعفه الرّضي، وقوّى قول الأخفش بإثبات فُعْلَل وإلحاق قُعْدَد به(٤)، وهو ما سار عليه الشيخ محمّد عضيمة(٥)؛ فقد أثبت فُعْلَلاً (جُخْدَباً)، وألحق به جُنْدَباً، وهو ما يرجحه البحث.

٦/ تابع الأزهري كتاب العين فجعل جُنْدَباً في الرباعيِّ كما مرّ، ولكن البحث وقف له على نصٍّ يُصرِّح فيه بزيادة النون في جُنْدَب؛ حيث يقول: «قلت: عُنْبَب فُنْعَل من العبِّ، والنون ليست بأصليّة، وهي كنون عُنْصَل وجُنْدَب»(٦).

٧/ الفيروزآبادي يزن كثيراً بـ: "جُنْدَب"، وليس المراد زيادة الثاني، يدلُّ عليه

(١) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٢٥.

(٣) ينظر: شرح الشافية ١/ ٦٤، و٢/ ٣٨٩.

(٤) ينظر: شرح الشافية ١/ ٥٥.

(٥) المغني في تصريف الأفعال ص ٨٤.

(٦) تهذيب اللغة ١/ ١١٧ (عنبب).

قوله: «والجُخْدُبُ كَقُنْفُذٍ وجُنْدَبٍ: الأسدُ»[1]، وإنما المراد ضبط الكلمة بالوزن المشهور في ضمِّ الأوّل وفتح الثالث، يدل عليه قوله: «العنتر كجعفر، وجُنْدَب في لغتيه»[2]، وكان الأولى البعد عن هذا الوزن؛ والوزن بجُخْدَب، ولكنه عدل عنه ـ فيما يظهر ـ لعدم شهرته كشهرة جُنْدَب، وللخلاف في إثباته. والله أعلم.

– حُنْدُج[3] (اسم شخص، ورملة طيِّبة تُنبت ألواناً من النبات، والكثيب من الرمل): اختلفت المعاجم في إيراده على ثلاثة أقوال:

١/ في مادة: حندج (التهذيب والمحكم = رملة طيِّبة ...، والقاموس المحيط = اسم ورملة ...).

٢/ في مادة: حدج = اسماً لرجل (الصحاح).

٣/ في مادتي: "حدج" = اسماً لرجل (عن الجوهري)، و: "حندج" = رملة طيِّبة ... (اللسان).

وقد سبق في القسم الأوّل نقل ما أورده ابن دريد في "حُنْدُج".

الترجيح: حُنْدُج (اسم رجل والكثيب من الرمل) فُعْلُل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

وأمّا اشتقاق ابن دريد الحُنْدُج (الكثيب من الرمل) من الحَدْجِ (اللحظ بالعين)؛ فهو اشتقاق بعيد.

ويرى البحث إمكان اشتقاق اسم الرجل من الحُدْجِ والحَدَجِ، وهو: «البطِّيخ والحَنْظَل ما دام صغاراً»[4]؛ فيكون وزنه: فُنْعُل. والله أعلم.

(١) القاموس المحيط ١/ ١٣٨.

(٢) القاموس المحيط ١/ ٦٢٣.

(٣) تهذيب اللغة ٥/ ٣١٠، والصحاح ١/ ٣٠٥، والمحكم ٤/ ٥٢، ولسان العرب ٢/ ٢٣٠، و٢٤١، والقاموس المحيط ١/ ٢٨٩.

(٤) المحكم ٣/ ٦٢، وينظر: تاج العروس ٥/ ٤٦٨ (حدج).

– حُنْظُب[١] (ذكر الجراد، أو ذكر الخنافس، أو نوع من الخنافس فيه طُول): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: حنظب (العين والتهذيب واللسان).

وسبق النقل عن ابن دريد أنه يرى حُنْظَباً ممّا جاء على فُعْلَل، وقد أورده في الرباعيِّ[٢].

٢/ في مادة: حظب (الصحاح والمحكم والقاموس المحيط).

وأورد سيبويه حُنْظَبَاء ممدوداً، وجعلها فُنْعَلاء[٣]، وأنها مثل: عُنْصَل[٤] في زيادة النون، وفي هذا يقول الزّمخشري: «وقد يفتح ظاء حُنْظُب، وهذا عند سيبويه دليل على زيادة النون، وأن الوزن: فُنْعَل؛ لأن فُعْلَلاً ليس يثبت عنده، ويجب على قياس مذهبه أن يُشتقّ من حَظِبَ إذا سَمِنَ»[٥].

ونصّ الزَّبيدي[٦] على زيادة النون في حُنْظَب عند سيبويه لعدم فُعْلَل، وأصالتها عند الأخفش، وهو استنباط منه؛ بناء على الخلاف في فُعْلَل، ولم يقف البحث على نقل قول للأخفش عند غيره.

الترجيح: حُنْظُب فُنْعُل؛ لإمكان اشتقاق الحُنْظُب من الحَظْبِ (الامتلاء والسِّمَن). والله أعلم.

– خُنْبُج[٧] (القمل، والضخم، والسيِّئ الخُلق، وامرأة خُنْبُج: مكتَنِزة ضَخْمة،

(١) العين ٣/ ٣٣٦، وتهذيب اللغة ٥/ ٣٣١، والصحاح ١/ ١١٣، والمحكم ٣/ ٢٨٦، ولسان العرب ١/ ٣٣٦، والقاموس المحيط ١/ ١٥٠.

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ١١٢٧.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٦١.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٢٢.

(٥) الفائق ١/ ٣٢٧.

(٦) تاج العروس ٢/ ٢٩٦ (حظب).

(٧) العين ٤/ ٣٢٨، وتهذيب اللغة ٥/ ٣١٥، والمحكم ٥/ ٣٢٥، ولسان العرب ٢/ ٢٦٢، والقاموس المحيط ١/ ٢٨٩ (حنبج)، وتاج العروس ٥/ ٥٤٢ (خنبج).

وهَضْبة خُنْبُج: عظيمةٌ، والخابية الصغيرة): جلُّ المصادر التي أوردته ـ على اختلاف بينها في التفسير ـ على إيراده في مادة: "خنبج"، ووقع في القاموس المحيط إيراده في مادة: حنبج، ونبّه عليه الزَّبيدي.

وقد سبق النقل عن ابن سِيده في المخصّص إيرادها فيما جاء على فُنْعُل؛ فيكون قد تناقض رأيه فيها.

الترجيح: خُنْبُج فُعْلُل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– خُنْفُج[1] (الضخم الكثير اللحم من الغلمان، أو هو الغلام كثير اللحم): اختلفت المعاجم في إيراده على ثلاثة أقوال:

١/ في مادة: خنفج (المحكم).

٢/ في مادة: خفج (الصحاح والقاموس المحيط).

٣/ في مادتي: خفج وخنفج (اللسان).

قال الزَّبيدي: «وقد ذكره المصنف في "خفج" إشارة إلى أن النون زائدةٌ، وذكره ابن منظور في الرباعيِّ»[2]، وإطلاق الزَّبيدي غير صحيح من وجهين:

١– الاختلاف اليسير بين التفسير الوارد في "خفج" المنقول عن الجوهري (غلام خُنْفُج بالضمِّ وخُفانِج، أي: كثير اللحم)، والتفسير الوارد في "خنفج" المنقول عن ابن سِيده (الخُنْفجُ والخُنَافِج: الضَّخم الكثير اللحم من الغلمان).

٢– ابن منظور أورده في مادتي: "خفج" و"خنفج".

الترجيح: خُنْفُج فُعْلُل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– خُنْفُس[3]: اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

(١) الصحاح ١/ ٣١٠، والمحكم ٥/ ٣٢٥، واللسان ٢/ ٢٥٥، و٢/ ٢٦٢، والقاموس المحيط ١/ ٢٩٢.

(٢) تاج العروس ٥/ ٥٤٣ (خنفج).

(٣) العين ٤/ ٣٣١، وتهذيب اللغة ٧/ ٦٦٣، والصحاح ٣/ ٩٢٣، والمحكم ٥/ ٨٥، ولسان العرب ٦/ ٧٣، والقاموس المحيط ١/ ٧٤٥.

١ / في مادة: خنفس (العين والتهذيب ـ وفيهما: خُنْفَس ـ، واللسان، والقاموس المحيط).

٢ / في مادة: خفس (الصحاح – وفيه: خُنْفَس –، والمحكم).

ونصّ سيبويه على زيادة نون خُنْفَس[١] لملازمة النون للبناء، وأن خُنْفَساء مثل: عُنْصَل[٢] في زيادة النون، وأن وزنها: فُنْعَلاء[٣]، وبه قال الجمهور[٤]، وقد خالف في ذلك إضافة لأصحاب المعاجم الآنفة كلٌّ من:

١– ابن دريد؛ الذي جعل خُنْفُساء: فُعْلُلاء[٥].

٢– الثمانيني؛ الذي وزن خُنْفُساء بـ: فُعْلُلاء[٦]، فيكون قد تناقض قوله فيها وفي وزن غير الممدود نحو: عُنْصُل، وقد سبق النقل عنه أنه يزنه بـ: فُنْعُل.

٣– الرّضي؛ الذي وزن خُنْفُساء بـ: فُعْلُلاء[٧]، ونصّ على أصالة نون خُنْفَسَاء وخُنْفُسَاء؛ قائلاً: «والحقُّ الحكم بأصالة نون خُنْفُساء في اللغتين؛ لأن وزن الكلمة على التقديرين من أبنية المزيد فيه»[٨]؛ فيكون قد تناقض قوله في نون خُنْفُس – وقد تقدّم نقله – وخُنْفُساء.

الترجيح: خُنْفُس فُنْعُل، وخُنْفُسَاء فُنْعُلاء، حيث يرى البحث وجود اشتقاق بين الخُنْفُس والخَفْس، يقال: «خَفَسَ يَخْفِسِ خَفْساً، وأخْفَسَ: قال لصاحبه أقبح ما

(١) الكتاب ٤ / ٣٢١ و٣٢٢.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٢.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٦١.

(٤) ينظر مثلا: المفصل ص ٣١١، والشافية ص ٧٤، والممتع ١ / ١٣٤، وارتشاف الضرب ١ / ١١٢، و٢ / ٦٤٨.

(٥) جمهرة اللغة ٣ / ١٢٣٣.

(٦) شرح التصريف ص ٢٤٠.

(٧) شرح الكافية (القسم الثاني) ص ٦٢١.

(٨) شرح الشافية ٢ / ٣٦٠.

يكون من القول»[1]؛ فيكون مدار الاشتقاق هو القبح، وهو ملازم للخنفس والخنفساء.

وأمّا قول سيبويه وجمهور التصريفيِّين إن خُنْفَساء فُنْعَلاء؛ فقد كان ذلك لفقد فُعْلَل، وقد ثبت، ولكن يعارضه وجود الاشتقاق السابق.

وأما قول الثمانيني فقد سبق بيان التعارض والتناقض اللازم له.

وأمّا قولة الرّضي فيردها تعليله؛ لأن التعليل لا ينطبق على خُنْفُس؛ مع ما يلزم قولته هذه من مناقضة نصِّه على زيادة نون خُنْفُس، وما دام أنه سلّم بالزيادة في خُنْفُس؛ فيتعيّن المصير إلى القول بها في خُنْفُساء. والله أعلم.

– السُّنْبُك[2] (طرف الحافر أو طرف مقدّم الحافر، وضرب من العدو، وسنبك السيف طرف حليته، وسنبك كل شيء: أوّله): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: سنبك (العين والتهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

وأورد ابن دريد السُّنْبُك في الرباعيِّ، ونصّ على أنه معرّب عن الفارسية، تُكُلِّم به قديماً[3]، ونقله عنه ابن سِيده[4].

٢/ في مادة: سبك (الصحاح والمصباح المنير).

وعلّل العكبري زيادة نون السنبك قائلاً: «لصلابته كأنه سبك»[5]، والصلابة لا تتناسب مع كون السبك إذابة وإفراغاً في قالب[6]، أو «التناهي في إمهاء الشيء»[7]، ولكن المسبوك من شأنه الصلابة، فيكون على التجوز بإطلاق المصدر

(١) المحكم ٥/ ٨٥ (خفس).

(٢) العين ٥/ ٤٢٧، وتهذيب اللغة ١٠/ ٤٢٧، والصحاح ٤/ ١٥٨٩، والمحكم ٧/ ١٦٣، ولسان العرب ١٠/ ٤٤٤، المصباح المنير ١/ ٢٦٥، والقاموس المحيط ٢/ ١٢٥٠.

(٣) جمهرة اللغة ٢/ ١١٢٥.

(٤) المخصص ٢/ ٨٦.

(٥) اللباب ٢/ ٢٦١.

(٦) ينظر: المحكم ٦/ ٧٣١ (سبك).

(٧) مقاييس اللغة ٣/ ١٢٩ (سبك).

(السبك) وإرادة المفعول (المسبوك)، وهو بعيد هنا، ومما يقطع ببعده أن السنبك أول كل شيء، ولا يخفى أن السنبك أول الحافر.

الترجيح: السُّنْبُك فُعْلُل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– سُنْبُل وسُنْبُلة[1]: اختلفت المعاجم في إيراد هاتين اللفظتين على قولين:

١/ في مادتي: سبل وسنبل (المحكم واللسان والقاموس المحيط؛ ففيها: السُّنْبُل والسُّنْبُلة في: سنبل، والسَّبُولة ـ بلغاتها ـ والسُّنْبُلة: الزرعة المائلة في: سبل، وفي الأوّلَين: سبل وأسبل في: سبل، وسنبل في: سنبل، وفي القاموس المحيط: أسبل في: "سبل"، وسنبل في: "سنبل")، ومنه يظهر أن سُنْبُلة رباعيّة.

٢/ في مادة: سبل (الصحاح والمصباح المنير = سُنْبُل الزرع، سُنْبُلة، سَنَبَل الزرع)، ونصّ الفيُّومي على أن سُنْبُل الزرع: فُنْعُل.

ولم ترد لفظة السُّنْبُلة في العين؛ وإنما ورد فيه في مادة: سبل: «والسبُّولة[2] سُنْبلةُ الذرةِ والأرُزّ، وأسْبَلَ الزَّرعُ أي: سَنْبَلَ»[3].

واضطرب منهج الأزهري فنقل النصّ السابق في "سبل"[4]، ونصّ في "سنبل" على أن سنابل الزرع واحدتها: سُنْبُلة[5]!؛ ويظهر أن رأيه أن سُنْبُلة رباعيٌّ الأصل.

وهو مسبوق بابن دريد، حيث أورد السُّنْبُل في الرباعيِّ[6]، والفعلين: أسبل وسنبل في الثلاثيِّ: "سبل"[7]!، وأما قول العكبري: «وأمّا النون في سُنْبُل؛ فقال

(١) الصحاح ٥/ ١٧٢٣، والمحكم ٨/ ٥٠٦، و٦٥٣، ولسان العرب ١١/ ٣١٩، و٣٤٨، والمصباح المنير ١/ ٢٦٥، والقاموس المحيط ٢/ ١٣٣٨، و١٣٤٣.

(٢) كذا، والصواب: السَّبُولة (كذا نقلت في التهذيب والتاج)، أوالسُّبُولة.

(٣) العين ٧/ ٢٦٣.

(٤) تهذيب اللغة ١٢/ ٤٣٧.

(٥) تهذيب اللغة ١٣/ ١٥٨.

(٦) جمهرة اللغة ٢/ ١١٢٥.

(٧) جمهرة اللغة ١/ ٣٤٠. وينظر: الاشتقاق ص ١٥٩.

ابن دريد: هي زائدةٌ، وهو من السَّبَل والإسْبال؛ وهو من الاستطالة، فكأنّ السُّنْبُلَة لسبوغها وانتشار أعْلاها مسبلةٌ كالإزار»[1]، فهو تعليل من العكبري لصنيع ابن دريد فيما يظهر، لا منطوق قوله. والله أعلم.

وقد انقسم التصريفيُّون المتأخِّرون إزاء نون سُنْبُل وسُنْبُلة والفعل سَنْبَل إلى فريقين:

الفريق الأوّل: يتزعّمه ابن عصفور[2] الذي يذهب إلى أصالة نون سُنْبُل، وأن الفعلين: سَنْبَل وأسبل من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ[3]، وإنما كان هذا القول منه؛ لأن سيبويه لم يثبت فَنْعَلَ في الفعل الثلاثيِّ المزيد[4]، وقد استدركه الزُّبيدي[5] على سيبويه؛ فخرّجه ابن عصفور، كما تقدّم.

ونصّ بعض التصريفيِّين على أصالة نون سَنْبَل[6]، وممن يرى أصالة نون سُنْبُلة الشيخ محمّد عضيمة ـ وقد سبق نقل رأيه ـ، وهو ممن لم يثبت الوزن: فَنْعَلَ[7].

والفريق الثاني: يتزعّمه الزمخشري[8] وابن مالك[9] اللذان يريان زيادة النون، وأن قولهم: "أسبل" يدلُّ على زيادة نون سَنْبَل؛ فسُنْبُلة فُنْعُلة، وبزيادة نون سُنْبُل قال ابن هشام[10].

وقد سبق النصُّ على أن الزُّبيدي استدرك: فَنْعَلَ؛ ومثّله بـ: سَنْبَلَ، وأثبته

(١) اللباب ٢/ ٢٦١؛ وينظر: تعليق محققه.

(٢) ينظر: الممتع ١/ ١٧١ و١٧٢.

(٣) هو أن «يكون اللفظان في معنًى واحد؛ والأصول مختلفة». الممتع ١/ ٨٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٨٦ و٢٨٧.

(٥) الاستدراك ص ٢٠٨، وكتاب الأسماء والأفعال والحروف ص ٣٣٤.

(٦) ينظر: فتح الأقفال ص ١٤٨ و١٤٩، وحاشية الطالب ص ٣٦.

(٧) ينظر: المغني في تصريف الأفعال ص ٦٨.

(٨) الفائق ٢/ ١٥٠ و١٥١.

(٩) ينظر: إيجاز التعريف ص ١٠٢، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٢٥، و٢٠٤٢.

(١٠) أوضح المسالك ٤/ ٣٨٦ و٣٨٧.

السرقسطي(١)، وابن القطّاع(٢)، وابن مالك في اللاميّة(٣)، وابنه بدر الدين(٤)، واللِّبْلي(٥)، وأبو حيّان(٦)، والأشموني(٧)، والسِّيوطي(٨)، والشيخ محمّد محيي الدِّين عبد الحميد(٩).

وأثبته الرّضي، ونصّ على أنه وكذا بعض الأوزان من الغريب والشّاذِّ(١٠).

وقد تقدّم نقل زيادة النون في سُنْبُل وأن وزنه فُنْعُل عن ابن السّرّاج، ونصّ ابن عطيّة(١١)، والقرطبي(١٢) على أن وزن سُنْبُلة: فُنْعُلة قولاً واحداً.

وقال أبو حيّان: «السُّنْبُلة: معروفة، ووزنها: فُنْعُلة، فالنون زائدة بذلك(١٣) على قولهم: أسبل الزرع: أرسل ما فيه كما يَنْسَبِل الثوب، وحكى بعض اللغويِّين(١٤): سَنْبَل الزرع.

قال بعض أصحابنا(١٥): النون أصليّة، ووزنه: فَعْلَل؛ لأن "فَنْعَل" لم يثبت، فيكون مع أسبل كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ»(١٦).

(١) كتاب الأفعال ١/ ٣٢٣، و٥١٢.
(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٣٨، وكتاب الأفعال له ٢/ ١٣٠.
(٣) متن لامية الأفعال ص ١٨٦.
(٤) شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص ٨٦.
(٥) بغية الآمال ص ٩٤.
(٦) ارتشاف الضرب ١/ ١٧٠.
(٧) شرح الأشموني ٣/ ٧٨٨.
(٨) المزهر ٢/ ٤١.
(٩) دروس التصريف ص ٨٥.
(١٠) ينظر: شرح الشافية ١/ ٦٩.
(١١) المحرر الوجيز ٢/ ٥٨.
(١٢) الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٣١٩.
(١٣) كذا !.
(١٤) منهم: أبو حنيفة (المخصص ٣/ ١٨١)، وحكى المعجميُّون الفعلين بَدْأً بصاحب العين، كما سبق.
(١٥) هو ابن عصفور، وقد تقدم نقل كلامه.
(١٦) البحر المحيط ٢/ ٣١٣.

ونصّ غير واحد على أن المشهور زيادة النون[١].

الترجيح: سُنْبُل فُنْعُل، وسُنْبُلة فُنْعُلة؛ لوجود الفعل أسبل في لغة أهل الحجاز[٢]؛ مع قولهم: السُّنْبُل.

وأما التأويل الذي أورده ابن عصفور؛ فيرده قول ابن عصفور نفسه: «باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ قليلٌ جدّاً؛ لا ينبغي أن يُرتكبَ إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة»[٣]، ولا ضرورة تحوج إلى ادعاء أن سَنْبَل وأسْبَل من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ.

وممّا يردُّ ذلك تماماً ثبوت الرواية عن الحجازيِّين باستعمال أسبل مع قولهم: السُّنْبُل.

– سُنْدُس[٤] (ضرب من البرود، ورقيق الديباج): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: سندس (التهذيب والمحكم والعباب واللسان والقاموس المحيط).

٢/ في مادة: سدس (الصحاح والمصباح المنير).

ونصّ الفيُّومي على أن وزنه: فُنْعُل، وقد سبق نقله عن المعرِّي، وأن اشتقاقه من السُّدُوس.

الترجيح: سُنْدُس فُنْعُل؛ لوجود اشتقاق واضح بين السُّنْدُس والسُّدُوس.

– شُنْتُقة[٥] (خرقة تكون على رأس المرأة؛ تقي بها الخِمار من الدهن): أجمعت ثلاثة المصادر المحال إليها على إيرادها في مادة: شنتق.

الترجيح: شُنْتُقَة فُعْلُلَة؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

(١) الدر المصون ٢/ ٥٨١، وتفسير اللباب ٤/ ٣٧٩، وروح المعاني ٣/ ٣٢.

(٢) ينظر: الروض الأنف ٦/ ٣٧٩، وتاج العروس ٢٩/ ١٦٣ و١٧٠ (سبل)؛ وفي النص فيهما تحريفات.

(٣) الممتع ١/ ٢٤٦.

(٤) العين ٧/ ٣٤١، وتهذيب اللغة ١٣/ ١٥٣، والصحاح ٣/ ٩٣٧، والمحكم ٨/ ٦٤٧، والعباب (نسخة حاسوبية) ص ١٢٢، ولسان العرب ٦/ ١٠٧، والمصباح المنير ١/ ٢٧١، والقاموس المحيط ١/ ٧٥٦.

(٥) المحكم ٦/ ٦٠٢، ولسان العرب ١٠/ ١٩١ والقاموس المحيط ٢/ ١١٩٣.

– شُنْدُق[1]: أجمعت ثلاثة المصادر المحال إليها على إيراده في مادة: شندق، وأنّه اسم أعجمي معرّب، وهو في (المحكم واللسان) بالفتح فحسب.

وقد سبق النقل عن ابن دريد زيادة النون، ونبّه الزَّبيدي على الخلاف.

الترجيح: شُنْدُق فُعْلُل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– الصُّنْتُع[2](الحمار الوحشي، والظليم: الصلب الرأس، وكذا الحمار، أو الحمار الناتئُ الوَجْنَتَيْنِ والحاجِبَيْنِ العظيمُ الجَبْهَةِ أو الرّقيقُ الخَدِّ، والشابُّ الشديد، والفرس النشيط، والذئب عند أهل اليمن): اختلفت المعاجم في إيراده على ثلاثة أقوال:

١/ في مادة: صنتع (العين والمحكم واللسان).

٢/ في مادة: صتع (الصحاح).

٣/ في مادتي: صتع وصنتع (التهذيب والقاموس المحيط؛ على اختلاف في التفسير).

وقد سبق نقل زيادة نونه عن ابن دريد، ونقله عنه ابن فارس[3]، ونقله أيضاً عن ابن دريد ابن سِيده؛ ثم قال: «قال سيبويه: هو رباعِيٌّ»[4]، وقد سبق نقل نصِّ سيبويه.

ويُستدرك على ابن فارس وابن سِيده أن لابن دريد قولاً ثانياً بأصالة النون، وقد سبق نقله.

وقال الزَّبيدي: «اختُلِفَ في وزنه، فقال ابن دريد: وزنه فُنْعُلٌ، وفي الأبنية لابن القطّاع أنّه فُعْلُلٌ»[5]، وعلى قولة الزَّبيدي هذه ملحظان:

(١) المحكم ٦/ ٦٠٢، ولسان العرب ١٠/ ١٩١، وتاج العروس ٢٥/ ٥٢٩.

(٢) العين ٢/ ٣٢٨، وتهذيب اللغة ٢/ ١٢، و٣/ ٣٣٠، والصحاح ٣/ ١٢٤١، والمحكم ٢/ ٤٤٢ و٤٤٣، ولسان العرب ٨/ ٢١٣، والقاموس المحيط ٢/ ٩٩١.

(٣) مجمل اللغة ١/ ٥٥٠.

(٤) المخصص ٢/ ٢٧٤.

(٥) تاج العروس ٢١/ ٣١٩ (صتع).

١– أن ابن دريد لم يصرِّح بوزنه، وأن لابن دريد قولين في صُنْتُع؛ لا قولاً واحداً، وقد سبق بيانه تفصيلاً.

٢– أن قوله: «في الأبنية لابن القطّاع» غير صحيح؛ لأن صُنْتُعاً لم يرد في أبنية ابن القطّاع، والمراد الأبنية لسيبويه، وقد سبق نقل نصِّ سيبويه.

الترجيح: الصُّنْتُع (الشاب الشديد وحمار الوحش) فُنْعُل؛ لقولهم فيهما: «الصُّتَعُ»[١]، ثم استعمل وصفاً في قولهم: حمار صنتع (شديد الرأس ناتئ الجبين عريض الجبهة)، وظليم صنتع (صلب الرأس)، وفرس صنتع (قوي شديد).

وأمّا الصُّنْتُع: الذئب (عند أهل اليمن)؛ فهو فُنْعُلٌ أيضاً؛ لأنه ـ فيما يظهر ـ مأخوذ من التصتُّع، وهو التردد[٢]، والتردد من شأن الذئب.

– عُنْبُب[٣] (كَثْرَةُ الماءِ، ووادٍ، ونَباتٌ): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: عبب (التهذيب، وفيه: عُنْبَب بالفتح فحسب).

٢/ في مادتي: عبب وعنب (المحكم واللسان والقاموس المحيط).

ووقع في المحكم في "عبب": عَنْبَب وعُنْبَب، وفي "عنب": عُنْبَب، وتابعه ابن منظور والزَّبيدي، ولعل صواب الضبط: عُنْبُب وعُنْبَب، واقتصر الفيروزآبادي على المفتوح في: عبب، وذكر الضبطين في: عنب!.

ونصّ ابن سِيده في "عبب" على أنه ثلاثيٌّ عند سيبويه[٤]، ثم قال في "عنب": «واد ثلاثيٌّ عند سيبويه، وحمله ابن جنِّي على أنه فُنْعَل»[٥]، وكذا النصُّ عند ابن منظور، والزَّبيدي.

(١) تهذيب اللغة ٢/ ١٢.

(٢) ينظر: العين ١/ ٢٩٢، ومقاييس اللغة ٣/ ٣٣٣، وتاج العروس ٢١/ ٢٣٩ (صتع).

(٣) تهذيب اللغة ١/ ١١٧، والمحكم ١/ ١٠٤، و٢/ ١٨٩، ولسان العرب ١/ ٥٧٢، و٦٣٠، والقاموس المحيط ١/ ١٩٦، و٢٠٥، وتاج العروس ٣/ ٣٠١، و٤٤٢.

(٤) المحكم ١/ ١٠٤.

(٥) المحكم ٢/ ١٨٩.

والنصُّ غير مستقيم؛ إذ مذهب سيبويه أنه ثلاثي مزيد بتكرار لامه، يقول سيبويه: «فإذا زدت من موضع اللام؛ فإن الحرف يكون على "فَعْلَلٍ" ...، ويكون على "فُعْلُلٍ" في الاسم والصفة...، ويكون على "فُعْلَلٍ" فيهما؛ الاسم نحو: عُنْدَد وسُرْدَد وعُنْبَب ...»(١).

أمّا مذهب ابن جنّي فهو أنه فُنْعُل، وقد سبق نقله.

والأزهري يرى زيادة النون في عُنْبَب قائلاً: «قلت: عُنبَب فُنْعَل من العبِّ، والنون ليست بأصلية، وهي كنون عُنْصَل وجُنْدَب»(٢).

ويذهب أ.د. عبد الرزاق الصاعدي إلى أن عُنْبَباً ممّا تداخل فيه أصلان هما: عنب وعبب، وأن مذهب سيبويه بجعل لامه للإلحاق أقيس وأقوى من جهة الصنعة، ومذهب الأزهري بجعل نونه مزيدة أقوى من جهة الاشتقاق(٣).

الترجيح: عُنْبُب فُنْعُل؛ لدلالة الاشتقاق، فهو من "عبَّ الماء يَعُبُّ" إذا كثر، ويدلُّ عليه قول العرب: يَعْبُوب، قال الأزهري: «أبو عبيدة: فرسٌ يعبوب: جوادٌ بعيد القَدْر في الجري. قال: وقال المنتجع: هو الطويل. وقال ابن الأعرابي: اليعبوب: كلُّ جدول ماءٍ سريع الجري، وبه شُبِّه الفرس اليعبوب»(٤).

- عُنْبُل وعُنْبُلة(٥) (البَظْرُ، والمرأةُ الطويلَةُ البَظْرِ، والخَشَبَةُ يُدَقُّ عليها بالمِهْراسِ): اختلفت المعاجم في إيرادهما أو أحدهما على ثلاثة أقوال:

١/ في مادة: عنبل (العين والتهذيب والمحكم واللسان).

(١) الكتاب ٤/ ٢٧٧.

(٢) تهذيب اللغة ١/ ١١٧.

(٣) ينظر: تداخل الأصول ١/ ٥١٤، و٢/ ٦٩٤.

(٤) تهذيب اللغة ١/ ١١٦.

(٥) العين ٢/ ٣٤١، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٥٥ (عنتل)، و٣٦٤ (عنبل)، والصحاح ٥/ ١٧٥٧، والمحكم ٢/ ٤٦٩، ولسان العرب ١١/ ٤٧٨، والقاموس المحيط ٢/ ١٣٥٩، و١٣٦٩.

وجعله ابن دريد في الرباعيِّ[١]، وجعل تسمية وتر القوس الغليظ عُنَابِلاً مأخوذاً من العُنْبُل، وأصله: الغِلَظ[٢].

٢/ في مادة: عبل (الصحاح).

٣/ في مادتي: عبل وعنبل (القاموس المحيط).

الترجيح: عُنْبُل فُعْلُل، إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– عُنْجُد[٣] (الزَّبِيبُ، أو ضَرْبٌ منه، أو الأسْوَدُ منه، أو الرَّدِيءُ منه، أو نواه، أو حبُّ العنب): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: عنجد (الصحاح).

٢/ في مادتي: عجد وعنجد (العين والتهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

وقد مضى تناقض رأي ابن دريد في نونه، ونقل ابن سِيده عنه بتصرُّف رأيه الثاني قائلاً: «ابن دريد: العُنْجُد: رديء الزبيب أو حبُّ العنب، وليس له اشتقاق يوضِّح زيادة النون؛ لأنه ليس في كلامهم عَجَد إلا أن يكون فعلاً مماتاً»[٤].

ويُستدرك عليه، وعلى الزَّبيدي[٥] الذي نقل الشطر الثاني من قولة ابن دريد: أن ابن دريد قد سبق له النصُّ على زيادة نونه؛ فله في نون عُنْجُد قولان.

الترجيح: عُنْجُد فُنْعُل، لقولهم: "عُجْدٌ" بمعناه.

– العُنْصُر[٦] (الأصل والحسب): اختلفت المعاجم في إيراده على ثلاثة أقوال:

(١) جمهرة اللغة ٢/ ١١٢٧.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة ٣/ ١٢٨١.

(٣) العين ١/ ٢١٨، و٢/ ٣١٧، وتهذيب اللغة ١/ ٣٤٥، و٣/ ٣١٤، والصحاح ٢/ ٥٠٥، والمحكم ١/ ٣٠٣، و٢/ ٤٢٨، ولسان العرب ٣/ ٢٨١، و٣١٠، والقاموس المحيط ١/ ٤٣٣، و٤٣٩.

(٤) المخصص ٣/ ١٩١.

(٥) تاج العروس ٨/ ٤٢٢ (عنجد).

(٦) العين ٢/ ٣٣٧، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٣٠ و٣٣١، والصحاح ٢/ ٧٥٠، والمحكم ٢/ ٤٤٣، ولسان العرب ٤/ ٥٧٥، و٦١١، والمصباح المنير ٢/ ٤١٣، والقاموس المحيط ١/ ٦١٧، و٦٢٣، وتاج العروس ١٣/ ٧١، و١٥٢.

١ / في مادة: عنصر (العين والتهذيب والمحكم).

وأورده ابن دريد(١) في الرباعيِّ.

٢ / في مادة: عصر (الصحاح والمصباح المنير)، ونصّ الفيُّومي على أنه على زنة: فُنْعُل.

ونصّ الزَّبيدي في "عنصر" على أن الصاغاني وغيرُه من الحُذّاق أوردوه في مادة: "عصر".

٣ / في مادتي: عصر وعنصر (اللسان والقاموس المحيط).

ونصّ ابن فارس على زيادة نونه قائلاً: «العُنْصُر: أصل الحَسَب، وهذا ممّا زيدت فيه النون، وهو في الأصل: العَصَر؛ وهو الملجأ ـ وقد فسَّرناه ـ، لأنّ كلاًّ يئل في الانتساب إلى أصله الذي هو منه»(٢).

وسبق النقل عن ابن سِيده أن عُنْصُر على زنة: فُنْعُل؛ فيكون قد تناقض قوله في نونه.

قال الزَّبيدي في "عنصر": «ونون عُنْصُر زائدةٌ عند سيبويه، لأنّه ليس عنده فُعْلَل بالفتح»؛ والذي ينبغي التنبيه عليه أن سيبويه لم يتكلّم عن نون عُنْصَر أو عُنْصُر؛ بل إنه لم يوردها في كتابه، وإنما هذا القول تخريج على مذهبه في نظائرها، وهو منصوص قوله في عُنْصَل؛ كما سبق نقله في صدر البحث.

ولم يقف البحث على خلاف تصريفيٍّ في زيادة نون عُنْصَر، يقول ابن جنِّي: «وأما عُنْصَر: فيجوز عندي أن يكون من: عصرتُ الشيء؛ لأن العُنْصُر هو أصل الشيء؛ وإذا عُصِرَ الشيء فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدّة العَصْر ...، أو لأن الإنسان من عصارة أبيه؛ فهذا من طريق الاشتقاق، والقياس أيضاً

(١) جمهرة اللغة ٢ / ١١٥٣.

(٢) مقاييس اللغة ٤ / ٣٧٠.

يوجب زيادتها بغير اشتقاق »[١].

واستدل الزَّبيدي في "عصر" بقول العرب ـ نقله الأزهري وغيره ـ: « فلان كريم العَصِير » ـ أي: كريم النسب ـ على زيادة النون.

الترجيح: عُنْصُر فُنْعُل، لوجود اشتقاق واضح بين عُنْصُر وعَصْر الشيء أو عُصارته أو العَصَر (الملجأ)، ولسقوط النون في قول العرب: كريم العَصِير.

– عُنْصُل[٢] (البصل البرِّيُّ): اختلفت المعاجم في إيراده على ثلاثة قوال:

١/ في مادة: عنصل (العين والتهذيب).

وأورد ابن دريد عُنْصُلاء ممّا جاء على زنة: فُعْلُلاء[٣].

وقد وقع للأزهري النصُّ على زيادة نون "عُنْصَل" ـ وقد سبق نقله في جُنْدُب وعُنْبُب ـ؛ وعليه يكون قد تناقض قوله في نونه.

٢/ في مادة: عصل (الصحاح والمحكم).

٣/ في مادتي: عصل وعنصل (اللسان والقاموس المحيط).

وقد سبق النقل عن سيبويه أن وزن عُنْصَل: فُنْعَل، وقد نصّ على زيادة نونه لملازمة النون للبناء[٤]، وسبق النقل عنه أنه أورد عنصلاء مفتوح الصاد ومضمومها، ونصّ على أن عُنْصَلاء مثل: عُنْصَل[٥]، وألحق قُعْدَداً بجُنْدَب وعُنْصَل[٦].

واشتقّ العكبري العُنْصُل من العَصَل؛ « وهو الاعوجاج »[٧]، يقال: « عَصِل

(١) المنصف ١/ ١٣٨.

(٢) العين ٢/ ٣٣٨، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٣١، و٣٣٤، والصحاح ٥/ ١٧٦٦، والمحكم ١/ ٤٣٩، ولسان العرب ١١/ ٤٤٩، و٤٨٠، والقاموس المحيط ٢/ ١٣٦٤، و١٣٦٩.

(٣) جمهرة اللغة ٣/ ١٢٣٣.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٢٠ – ٣٢٢، و٣٢٥.

(٥) الكتاب ٤/ ٣٢٢.

(٦) الكتاب ٤/ ٤٢٥.

(٧) اللباب ٢/ ٢٦٦.

الشيء عَصَلاً؛ فهو أعْصَلُ وعَصِلٌ: اعْوَجّ وصَلُبَ»(١).

الترجيح: عُنْصُل فُنْعُل؛ لوجود اشتقاق بين العُنْصُل والعَصَل (الاعوجاج)، وذلك أن أوراق هذا النبات لا تنفكُّ مُعْوَجّة(٢).

– عُنْصُوة(٣) (الخصلة من الشعر، والقطعة من الكلأ، وبقيّة المال من النصف إلى الثلث): اختلفت المعاجم في إيرادها على قولين:

١/ في مادة: عنص (العين والتهذيب والمحكم واللسان).

وأوردها ابن دريد في باب فَعْلُوة، ونصّ على أنهم يقولون: «عُنْصُوة؛ وليس بالجيِّد، والأوّل أعلى»(٤).

٢/ في مادتي: عنص وعصا (الصحاح(٥)، والقاموس المحيط).

قال الزَّبيدي: «وإنما أعادها هنا كالجوهريِّ بناء على زيادة نونها، وفي "عنص" بناء على أصالتها، والقولان مشهوران أوردهما أبو حيّان وغيره»(٦).

وقد سبق النقل عن الزمخشري أن له قولين في نونها، وقال أبو حيّان: في نون عُنْصُوة «خلاف أزائدة أم أصل»(٧)، والبحث يسجِّل أن أبا حيّان قد نصّ على أن وزن عُنْصُوة فُنْعُلة، ووافقه السِّيوطي، وقد سبق نقله.

وأمّا سيبويه فيذهب إلى أنها فُعْلُوة ـ وقد سبق نقله ـ، ونصّ الفارسي على أنها: فُعْلُوة ملحقة ببُرْثُن(٨).

(١) المحكم ١/ ٤٣٨ (عصل).

(٢) تنظر: صورة العنصل على الرابط المختصر: http://goo.gl/ebE6kZ

(٣) العين ١/ ٣٠٤، وتهذيب اللغة ٢/ ٣٤، والصحاح ٣/ ١٠٤٦، و٦/ ٢٤٢٩، والمحكم ١/ ٤٤١، ولسان العرب ٧/ ٥٨، والقاموس المحيط ١/ ٨٤٧، و٢/ ١٧٢٠.

(٤) جمهرة اللغة ٣/ ١٢٤٠.

(٥) وزن الجوهري (الصحاح ٤/ ١٥٢٤– عرق) عُنْصُوة بـ: "فُعْلُوة"، وكذا فعل في مادة: "عنص"!.

(٦) تاج العروس ٣٩/ ٥٦ (عصو).

(٧) ارتشاف الضرب ١/ ٢٠٦.

(٨) البغداديات ص ١٢٠. وينظر: ص ١٢٣.

الترجيح: عُنْصُوة فُعْلُوة؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

وأما اشتقاقها من شقِّ العصا على ما سبق نقله عن الزمخشري؛ فلا يظهر، والمشهور أن "الشقاق" اشتُق من "شقِّ العصا"(١). والله أعلم.

- عُنْظُب(٢) (الجراد الضخم، أو ذكر الجراد، أو هو ذكر الجراد الأصفر): اختلفت المعاجم في إيراده على ثلاثة أقوال:

١/ في مادة: عنظب (العين وتهذيب اللغة).

وجعل ابن دريد عُنْظُباً في الرباعيِّ(٣).

٢/ في مادة: عظب (الصحاح والمحكم والقاموس المحيط).

٣/ في مادتي: عظب وعنظب (اللسان والتاج).

وجعل الزَّبيدي إيراده في "عنظب" مُستدركاً على الفيروزآبادي؛ محتجّاً بأن سيبويه لا يحكم بزيادة النون ثانية إلا بثبت، وقولة الزَّبيدي هذه مخالفة لنصِّ سيبويه على زيادة نون عُنْظَب؛ لملازمة النون للبناء(٤)، وقد سبق نقل نصِّه أنه على زنة: فُنْعَل، وكذا سبق الكلام عن عُنْظُباء.

الترجيح: عُنْظُب فُنْعُل؛ حيث يرى البحث وجود اشتقاق من العَظْب؛ يقال: «عَظَب على الشيء يَعْظِب عَظْبا وعُظُوبا وعَظِبَ عليه: لزمه وصبر عليه»(٥)، ومن المعروف عن العُنْظُب ملازمته وصبره.

وأمّا قول سيبويه بزيادة نون عُنْظَب؛ فقد كان ذلك لفقد فُعْلَل؛ أي: لعدم وجود أصل تحمل عليه(٦)، وقد ثبت أصل تحمل عليه ـ وهو فُعْلَل ـ، ولكن

(١) ينظر: تاج العروس ٢٥/ ٥٢٣ (شقق).

(٢) العين ٢/ ٣٢٧، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٥٦، والصحاح ١/ ١٨٤، والمحكم ٢/ ٦٩، ولسان العرب ١/ ٦١٠، و٦٣١، والقاموس المحيط ١/ ٢٠٢، وتاج العروس ٣/ ٣٩٥، و٤٤٥.

(٣) جمهرة اللغة ٢/ ١١٢٧.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٢٠.

(٥) المحكم ٢/ ٦٩.

(٦) ينظر: المحكم ٦/ ٧٢ (غرنق).

يعارضه دلالة الاشتقاق من العَظْب. والله أعلم.

– العُنْقُر[1] (البرديُّ، وقيل: أصله، وأصل القصب، وقلب النخلة، وأصل الرجل، وأولاد الدهاقين): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: عنقر (العين والتهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط)

٢/ في مادة: عقر (الصحاح)، ونصّ الجوهري على زيادة نونه.

قال ابن منظور في "عبقر": «وفي الصحاح: عُنْقُرُ القَصَب: أَصْلُه؛ بزيادة النون، وهذا يحتاج إلى نظر. والله أَعلم بالصواب»[2]، ويغلب على الظنِّ أن ابن منظور يشير إلى أن نصّ الجوهري يخالف إيراد الأزهري هذه المادة لهذا المعنى بالباء (عبقر)؛ بحسب ما رآه من نسخ التهذيب، وفي التهذيب المحقّق المطبوع وردت في الموضعين بالنون (عنقر)!.

الترجيح: عُنْقُر فُعْلُل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– فُنْدُق[3]: اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: فندق (العين والتهذيب والمحكم والقاموس المحيط).

٢/ في مادة: فدق (المصباح المنير)؛ ونصّ الفيُّومي على أن وزنه: فُنْعُل.

الترجيح: فُنْدُق فُعْلُل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– قُنْبُر[4] (علم لطائر، واسم لشخص): اختلفت المعاجم في إيراد اللفظ بمعنييه أو أحدهما، وضبطه خلافاً كبيراً، وهو على النحو الآتي:

(١) العين ٢/ ٢٩٩، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٩٦ (ويقارن باللسان ٤/ ٥٣٤ – عبقر)، و٣٠٠، والصحاح ٢/ ٧٥٥، والمحكم ٢/ ٤٠٧، ولسان العرب ٤/ ٦١١، والقاموس المحيط ١/ ٦٢٣.

(٢) لسان العرب ٤/ ٥٣٤ (عبقر).

(٣) العين ٥/ ٢٦١، وتهذيب اللغة ٩/ ٤١٢، والمحكم ٦/ ٦٢٩، ولسان العرب ١٠/ ٣١٣، والمصباح المنير ٢/ ٤٦٤، والقاموس المحيط ٢/ ١٢١٨.

(٤) العين ٥/ ٢٦٤، وتهذيب اللغة ٩/ ٤١٦، والصحاح ٢/ ٧٨٥، والمحكم ٦/ ٣٩٢، و٦٣٣، ولسان العرب ٥/ ٦٨، و١١٦، والقاموس المحيط ١/ ٦٣٩، و٦٤٨، وتاج العروس ١٣/ ٣٥٨، و٤٧٧.

١ / في مادة: قنبر = الطائر (قُنْبُر) فحسب (العين والتهذيب).

٢ / في مادة: قبر = الطائر (قُنْبُر فصيح، وقُنْبُرة عامية)، والاسم قَنْبَر (الصحاح).

٣ / في مادتي: قبر = الطائر (قُنْبَر وقُنْبَرة)، و: قنبر = الاسم قَنْبَر (المحكم).

٤ / في مادتي: قبر = الطائر، و: قنبر = الطائر (قُنْبُر)، والاسم قَنْبَر (اللسان).

٥ / في مادتي: قبر = الطائر (كسُكّر وصُرَد، ولا تقل: قُنْبُرة أو لُغيّة)، و: قنبر = الاسم قَنْبَر (القاموس المحيط).

وأورد ابن دريد قُنْبُراً (علماً واسماً لطائر)، وقُنْبَراً (اسماً لطائر) في الرباعيِّ، ونصّ على حسبان زيادة نونه، وقد تقدّم نقله.

ووهّم الفيروزآباديُّ في "قنبر" الجوهريَّ في إيراد قَنْبَر في "قبر"، وعلّله الزَّبيدي بأن النون ثاني الكلمة لا تزاد إلا بثبت.

وعلى صنيع الجوهري وابن سِيده ومن تبعهما ملحوظات:

١- ورد في اسم الرجل قُنْبُر (بالضمِّ) حكاه ابن دريد، وقد استدركه الزَّبيدي دون عزو على الفيروزآبادي؛ فيكون مُسْتدركاً على الجوهري وابن سِيده وابن منظور.

٢- نصّ الفيروزآبادي والزَّبيدي هنا على عدم زيادة النون في قَنْبَر، وعند الكلام عن قَنْبَس (علم امرأة) يجد الباحث أن الفيروزآبادي أوردها في مادتي: قبس وقنبس، ونصّ الزَّبيدي في الموضعين على زيادة نونها[١]؛ وعليه يقال: وقع تناقض للفيروزآبادي والزَّبيدي في تفريقهما في الحكم على نون قَنْبَس وقَنْبَر.

٣- اسم الشخص إذا كان قُنْبُر فهو منقول من اسم الطائر؛ لأن الضمّ من لغاته، وعليه يتخرّج نصّ ابن دريد بحسبان زيادة نون قُنْبُر، بل زيادة نونه متعيِّنة؛ لأنها في الطائر متعيِّنة في إحدى لغاته؛ وهي قُنْبَر لقولهم: قُبّر على ما نصّ عليه سيبويه[٢]؛ فتكون زائدة في لغاته الأُخر.

(١) القاموس المحيط ١ / ٧٧٣، و٧٧٧، وتاج العروس ١٦ / ٣٥٢، و٤٠٢.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٢.

أمّا قَنْبَرٌ فهو إمّا مرتجل فهو كجَعْفَر (فَعْلَلٌ)، وإمّا منقول وهو مشتق من اسم الطائر، وعليه صنيع الجوهري؛ فكان المتعيِّن هنا إيراد القولين لاحتمالهما لا توهيم الجوهري، ومنه يُعلم أن تعليل الزَّبيدي محلُّ نظر.

الترجيح: قُنْبُر اسم طائر فُنْعُل؛ لتعيُّن زيادة النون في إحدى لغاته، وهي قُنْبَر لقولهم: قُبّر، وكذا في قُنْبُر اسم شخص لنقله من اسم الطائر.

– القُنْبُضة[1] (المرأة الدميمة أو القصيرة، ويقال للرجل: قُنْبُض): اختلفت المعاجم في إيرادها على ثلاثة أقوال:

١/ في مادة: قنبض (العين والتهذيب والمحكم والقاموس المحيط).

وأوردها ابن دريد في الرباعيِّ[2].

٢/ في مادة: قبض (الصحاح)؛ وقد نصّ الجوهري على زيادة النون.

٣/ في مادتي: قبض وقنبض (اللسان).

ومن الغريب أن ابن سِيده وضعها في الرباعيِّ، ثم نصّ على أنها ثلاثيّة، وأن نونها زائدة؛ لأنها «من القَبْضِ؛ فالاشتقاق يوجب زيادة النون ضرورة»، ونسب الزَّبيدي القول بزيادة النون لأكثر التصريفيِّين.

الترجيح: قُنْبُض فُنْعُل، وقُنْبُضة فُنْعُلة؛ لوضوح الاشتقاق من القَبْضِ.

– القُنْذُع[3] (الدّيُّوث): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: قنذع (العين والتهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

٢/ في مادة: قذع (الصحاح).

(١) العين ٥/ ٢٤٦، وتهذيب اللغة ٩/ ٣٨٥، والصحاح ٣/ ١١٠١، والمحكم ٦/ ٦٠٧، ولسان العرب ٧/ ٢١٣، ٢٢٤، والقاموس المحيط ١/ ٣٨٨، وتاج العروس ١٩/ ٣٤.

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ١١٢٥ و١١٢٦.

(٣) العين ٢/ ٢٩٦، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٨٩، والصحاح ٣/ ١٢٦١، والمحكم ٢/ ٤٠٦، ولسان العرب ٨/ ٣٠٢، والقاموس المحيط ٢/ ١٠١٣.

وأورده ابن دريد في الرباعيِّ؛ وشك في عربيّته قائلاً: «والقُنْذُع وقالوا: القُنْذَع ـ ولا أحسبها عربيّة محضة ـ يقال: رجل قُنْذُع؛ إذا كان قليل الغيرة على أهله»(١)، ونقله ابن سِيده عنه في المخصّص(٢)، ثم نصّ على أنه سريانيٌّ معرّب، ونصّ على سريانيّته في المحكم ووروده بالدال أيضاً، ونصّ على أنه بالدال والذال الأزهري عن شمر، ونصّ على سريانيّته، وفي العين: «وأظنُّها بالسريانيّة».

الترجيح: قُنْذُع فُعْلُل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

ـ قُنْزُعة(٣) (الخُصْلةُ من الشعر تُتْرَكُ على رأس الصبيِّ، وهي كالذّوائب في نواحي الرأس): اختلفت المعاجم في إيرادها على قولين:

١/ في مادة: قنزع (العين والتهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

وأوردها ابن دريد في الرباعيِّ(٤).

٢/ في مادة: قزع (الصحاح).

قال الفيروزآبادي: «وهذا موضع ذِكْرِه، لا "قزع" كما فَعَلَه الجوهري»، وقال الزَّبيدي: «أي: النُّون أصليّةٌ، وعلى رأي الجوهري وأكثر الصرفيِّين أنها زائدةٌ».

الترجيح: قُنْزُعَة فُنْعُلة؛ لقولهم: «قُزّعَة في قُنْزُعَة»(٥)؛ فقد ثبت زيادة النون لسقوطها في بعض تصاريف الكلمة.

ـ قُنْفُذ(٦): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

(١) جمهرة اللغة ٢/ ١١٤٩.

(٢) ١/ ٢٩٩.

(٣) العين ٢/ ٢٩٢، وتهذيب اللغة ٣/ ٢٨٥، والصحاح ٣/ ١٢٦٥، والمحكم ٢/ ٤٠٣، ولسان العرب ٨/ ٣٠٢، والقاموس المحيط ٢/ ١٠١٣، وتاج العروس ٢٢/ ٨٦.

(٤) جمهرة اللغة ٢/ ١١٥٤.

(٥) المحيط في اللغة ١/ ١٣٤، وينظر: المحكم ١/ ١٥٨، ولسان العرب ٨/ ٢٧١، وتاج العروس ٢٢/ ٧ (قزع).

(٦) العين ٥/ ٢٦٢، وتهذيب اللغة ٩/ ٤١٤، والصحاح ٢/ ٥٦٩، والمحكم ٦/ ٦٣٠، ولسان العرب ٣/ ٥٠٥، والمصباح المنير ٢/ ٥١١، والقاموس المحيط ١/ ٤٨٤، وتاج العروس ٩/ ٤٦٠.

١ / في مادة: قنفذ (العين والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان والقاموس).

٢ / في مادة: قفذ (المصباح المنير)، ونصّ الفيُّومي على أنه على زنة: فُنْعُل.

وقد سبق النقل عن ابن دريد إيراده في الرباعيِّ في كتاب الجمهرة، ونصِّه في الاشتقاق على أنه على زنة: فُنْعُل!.

وسبق النقل عن كراع والفارابي أنه على زنة: فُنْعُل، وجعله ابن سِيده في المخصّص ممّا جاء على فُنْعُل؛ فيكون قد تعارض قوله فيه.

ومثّل ابن القطّاع[١] بـ: قُنْفُذ لـ: فُعْلُل، وكذا فعل الشيخ: محمّد الطنطاوي[٢].

ونص ابن السِّيد[٣] على أن قياس نون قُنْفُذ الزيادة، ثم أورد على الاحتجاج لأصالة النون في قولهم: تَقَنْفَذَ القُنْفُذُ (إذا اجتمع)؛ أنه ليس دليلاً قاطعاً؛ لأنهم قد قالوا: تَقَلْنَسَ وتَمَسْكَن؛ فأثبتوا النون والميم، وهما زائدتان.

الترجيح: قُنْفُذ فُنْعُل؛ لورود قَفِذَ يَقْفَذ قَفَذاً والقَفْذ على ما حكاه ابن دريد في "الاشتقاق" ـ وقد تقدّم نقله ـ الذي يدل على زيادة النون في قولهم: تَقَنْفَذَ؛ أي: تَقَبّضَ[٤]، فيكون التّقَنْفُذ والقَفْذ كلاهما بمعنى: التّقَبُّض؛ وبناء عليه يكون "القَفْذُ" و"القَفَذُ" من فوائت المعاجم بهذا المعنى.

– الكُنْبُل[٥] (الصُّلب الشديد من الرجال): أجمعت المعاجم المحال إليها على إيراده في: كنبل، وأورده ابن دريد في الرباعيِّ[٦].

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١١١.

(٢) تصريف الأسماء ص ٢٣.

(٣) الاقتضاب ٢ / ٣١٦.

(٤) ينظر: المحكم ٦ / ٦٣٠.

(٥) المحكم ٧ / ١٧١، ولسان العرب ١١ / ٥٩٩، والقاموس المحيط ٢ / ١٣٩٢.

(٦) جمهرة اللغة ٢ / ١١٤٩.

وقد نصّ سيبويه[١] على أن وزن كنابيل (اسم): فعاليل، وقال ابن سيده: «وكنابيل اسم موضع حكاه سيبويه»[٢].

الترجيح: كُنْبُل فُعْلُل، إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

- كُنْدُر[٣] (رجلٌ كُنْدُر: غليظ قصير شديد، وحمارٌ كُنْدُر: غليظ، والكندر: ضرب من العلك، وقيل: هو اسم جميع العلك، وضرب من حساب الروم - وهو حساب النجوم -، والكُنْدُر من الأرض: ما غلظ وارتفع): اختلفت المعاجم في إيراده على ثلاثة اقوال:

١/ في مادة: كندر (العين والتهذيب).

٢/ في مادة: كدر (الصحاح).

٣/ في مادتي: كدر وكندر (المحكم واللسان والقاموس المحيط).

ونصّ ابن دريد على زيادة نونه - وسبق نقله -، وسبق نقل أصالة نونه عن سيبويه، وقال ابن سِيده: «وذهب سيبويه إلى أن كُنْدُراً رباعيٌّ، وقد نرى كُدُرّاً يسوِّغ غير ذلك»[٤]؛ وقد سبق أنه رأي جوّزه السِّيرافي.

وقد سبق النقل عن الزُّبيدي أن كُنَادِر فُناعِل، ونصّ ابن عصفور على أن كُنادِراً «"فُعالِلٌ" كعُذافِر؛ فيكون موافقاً لكُدُرٍّ في المعنى، مخالفاً له في الأصول، كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ»[٥].

الترجيح: كُنْدُر فُنْعُل؛ لقولهم: كُدُرٌّ بمعناه؛ فقد ثبت زيادة النون لسقوطها في بعض تصاريف الكلمة.

(١) الكتاب ٤/ ٢٩٤.

(٢) المحكم ٧/ ١٧١.

(٣) العين ٥/ ٤٢٩، وتهذيب اللغة ١٠/ ٤٣٠، والصحاح ٢/ ٨٠٤، والمحكم ٦/ ٧٤٧، و٧/ ١٦٥، ولسان العرب ٥/ ١٣٤، و١٥٣، والقاموس المحيط ١/ ٦٥٢، و٦٥٦.

(٤) المحكم ٦/ ٧٤٧ (كدر)، ولم ينص على المخالف في ٧/ ١٦٥ (كندر)، ونبه على رأي سيبويه فقط في المخصص ١/ ١٨٧، و٢/ ٢٧٠.

(٥) الممتع ١/ ١١٤.

وأمّا قولة ابن عصفور إن كُنادِراً وكُدُرّاً من باب سَبِطٍ وسِبَطْرٍ فلا تصحُّ هنا؛ لأن من قواعد سيبويه التي سار عليها في زيادة الحرف: الاستدلال بسقوط الحرف في أحد تصاريف الكلمة، وقد فعل ذلك في قُنْبَر؛ فاستدلّ على زيادة النون بقولهم: قُبّر(١)، وقد سلّمه ابن عصفور(٢)، فمنعه هنا لمجرّد مخالفة قول سيبويه تحكُّمٌ لا يُقبل.

– الكُنْدُش(٣) (العَقْعَق: طائرٌ أبْلَقُ بسَوادٍ وبَياضٍ يُشْبِهُ صَوْتُهُ العينَ والقافَ، وهو نوع من الغربان، ودواء معطِّس؛ بالسين أفصح من الشين): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: كندش (التهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

٢/ في مادة: كدش (الصحاح).

الترجيح: كُنْدُش فُعْلُل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

ثانياً: ما جاء على "فِنْعِل"

– البِنْصِر(٤): اختلفت المعاجم في إيرادها على قولين:

١/ في مادة: بنصر (العين والتهذيب والمحكم والقاموس المحيط).

٢/ في مادة: بصر (الصحاح والمصباح المنير).

ووهّم الفيروزآبادي الجوهريَّ في صنيعه، ووافقه الزَّبيدي.

وسبق النقل عن ابن دريد إيراده في الثلاثيِّ، ونسبة القول بزيادة نونه لأبي زيد.

الترجيح: بِنْصِر فِعْلِل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٢٢، وشرح كتاب سيبويه ٥/ ٢١٢.

(٢) ينظر: الممتع ١/ ٢٦٨.

(٣) تهذيب اللغة ١٠/ ٤٢١، والصحاح ٣/ ١٠١٧، والمحكم ٧/ ١٥٩، ولسان العرب ٦/ ٣٤٣، والمصباح المنير ١/ ٥٠، والقاموس المحيط ١/ ٨٢٣.

(٤) العين ٧/ ١٨٠، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٧١، والصحاح ٢/ ٥٩٢، والمحكم ٨/ ٤٠٠، ولسان العرب ٤/ ٨١، والقاموس المحيط ١/ ٥٠٦، وتاج العروس ١٠/ ٢٥٢.

– حِنْدِس[١] (الليل المظلم، والظُّلمة): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: حندس (العين والتهذيب والمحكم والقاموس المحيط).

٢/ في مادة: حدس (الصحاح وأساس البلاغة)، ومال له الزَّبيدي[٢].

ونصّ الصاحب بن عبّاد على زيادة نونه؛ مع حكايته تَحَنْدَسَ الرجل: سَقَطَ وضَعُفَ[٣].

الترجيح: حِنْدِس فِعْلِل؛ لقولهم: حَنَدَس الليل وتَحَنْدَس: أظلم[٤]، ممّا يفيد أصالة النون.

وأمّا اشتقاق الزمخشري له «من الحَدْسِ؛ الذي هو نظرٌ خافٍ»؛ فهو اشتقاق بعيد.

– حِنْضِج[٥] (الرجُلُ الرَّخْوُ الذي لا خيرَ عِنْدَهُ): أجمعت المعاجم المحال إليها على إيراد حِنْضِج في: "حنضج"؛ مع نقلها ما عدا المحكم أنه من الحَضْج ؟، وهو غريبٌ جدّاً.

قال الزَّبيدي: «وأصله من الحَضْجِ، وهو الماء الخاثِر الذي فيه طُمْلَةٌ وطِينٌ، كذا في اللسان. قلت: فهو إذاً حَقُّه أَن يُذْكَر في: حضج»[٦]، وأصل الكلام لابن دريد ـ وقد سبق نقله ـ، وعن ابن دريد نقل الأزهري مصرِّحاً بنسبته له، وكذا ابن سِيده في المخصّص[٧].

الترجيح: حِنْضِج فِنْعِل؛ لوجود اشتقاق واضح بين حِنْضِج والحَضْج.

(١) العين ٣/ ٣٣٢، وتهذيب اللغة ٥/ ٣٢٣، والصحاح ٣/ ٩١٦، والمحكم ٤/ ٦٤، وأساس البلاغة ١/ ١٥٩، ولسان العرب ٦/ ٥٨، والقاموس المحيط ١/ ٧٤٢.

(٢) ينظر: تاج العروس ١٥/ ٥٣٠ (حدس)، و٥٦١ (حندس).

(٣) المحيط في اللغة ٣/ ٤٦٣.

(٤) ينظر: المخصص ٢/ ٣٨٥، والقاموس المحيط ١/ ٧٤٢ (حندس).

(٥) تهذيب اللغة ٥/ ٣١٣، والمحكم ٤/ ٥٠، ولسان العرب ٢/ ٢٤٢، والقاموس المحيط ١/ ٢٨٩.

(٦) تاج العروس ٥/ ٤٩٤ (حنضج).

(٧) ٢/ ٤٥٠، وأما في ١/ ٢٠١؛ فلم ينقل شيئا عن ابن دريد في أصل اشتقاقه.

– حِنْفِص[١] (الصغير الجسم الضئيل): اختلفت المعاجم المحال إليها في إيراده على قولين:

١/ في مادة: حنفص (المحكم واللسان).

٢/ في مادتي: حفص وحنفص (القاموس المحيط).

ونصّ الصاحب بن عبّاد على زيادة نونه[٢]، وسبق النقل عن ابن دريد حسبان زيادة نونه، ونقله عنه ابن سِيده في المخصّص[٣].

قال الزَّبيدي: «والصحيح أنّ نونه زائدةٌ، مِن حَفَصَ الشّيء إذا جَمَعَه»[٤].

الترجيح: حِنْفِص فِنْعِل؛ لوجود اشتقاق واضح بين الحِنْفِصِ والحَفْصِ (الجمع).

– خِنْبِق[٥]: يروى هذا اللفظ بضبطين بمعنيين مختلفين على النحو الآتي:

١/ بضمِّ الخاء والباء (المحكم واللسان والقاموس المحيط) بمعنى: البخيل الضيِّق.

٢/ بكسر الخاء والباء (المحكم واللسان والتاج) بمعنى: الرِّعْنَاء.

وأجمعت المعاجم المحال إليها على إيراد خِنْبِق في مادة: "خنبق"، ولكن ابن سِيده في المخصّص أوردها في فِنْعِل ـ وقد سبق نقله ـ؛ فيكون قد تناقض قوله فيها.

وأورده ابن دريد[٦] في الرباعيِّ بمعنى: البخيل الضيِّق؛ فحسب.

الترجيح: خِنْبِق فِعْلِل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– خِنْجِل[٧] (الجسيمةُ الصَّخَّابَةُ البذيئة، والحَمْقاءُ): أجمعت المعاجم المحال إليها على إيراد خِنْجِل في مادة: خنجل.

(١) المحكم ٤/ ٦٣، ولسان العرب ٧/ ١٨، والقاموس المحيط ١/ ٨٣٦ و٨٣٧.

(٢) المحيط في اللغة ٣/ ٤٦٢.

(٣) ١/ ١٩٣.

(٤) تاج العروس ١٧/ ٥٣٦ (حنفص)، وينظر: ١٧/ ٥٢٨ (حفص).

(٥) المحكم ٥/ ٣٢١، ولسان العرب ١٠/ ٩٣، والقاموس المحيط ٢/ ١١٧٠، وتاج العروس ٢٥/ ٢٦٥.

(٦) جمهرة اللغة ٢/ ١١١٧.

(٧) تهذيب اللغة ٧/ ٦٣٩، والمحكم ٥/ ٣٢٤، ولسان العرب ١١/ ٢٢٣، والقاموس المحيط ٢/ ١٣١٦.

وقد سبق النقل عن ابن سِيده في المخصّص إيراده فيما جاء على فِنْعِل؛ فيكون قد تناقض رأيه فيها.

ونصّ ابن الأعرابي على ورود الفعل "خَنْجَل"، يقال: خَنْجَل الرجل؛ أي: تزوّج بحمقاء(١).

الترجيح: خِنْجِل فِعْلِل؛ لورود الفعل: "خَنْجَل" دليلاً على أصالة النون.

– خِنْدِف(٢) (ليلى القضاعيّة، وهي أمّ قبائل من العرب): اختلفت المعاجم في إيرادها على قولين:

١/ في مادة: خندف (العين والتهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

٢/ في مادة: خدف (الصحاح).

وتعارضت نصوص ابن دريد فيها؛ فله قولان:

١– أنها من الثلاثيِّ المزيد بالنون مشتقّة من الخَدْف؛ وذلك حيث يقول: «الخَدْف: سرعة المشي وتقارب الخَطْو، ومنه اشتقاق خِنْدِف، النون زائدة، وخِنْدِف: أمّ قبائل من العرب»(٣).

٢– أنها من الرباعيِّ مشتقّة من الخَنْدَفة؛ وذلك حيث يقول: «الخَنْدفة: المجيء والذهاب، وهو مشي سريع في تقارب خَطْوٍ، وبه سُمّيت ليلى ... خِنْدِف»(٤)، وهو قوله في الاشتقاق(٥).

ونقل عنه ابن سِيده في المخصّص القول الأوّل بتصرُّف؛ قائلاً: «ابن دريد: ... الخَدْف مَشْي فيه سُرْعة وتقارُبُ خُطاً، ومنه اشتقاق: خِنْدِفَ»(٦).

(١) ينظر: تهذيب اللغة ٧/ ٦٣٩، وتاج العروس ٢٨/ ٤٤١.

(٢) العين ٤/ ٣٣٥، وتهذيب اللغة ٧/ ٦٨١، والصحاح ٤/ ١٣٤٧، والمحكم ٥/ ٣٤٣، ولسان العرب ٩/ ٩٨، والقاموس المحيط ٢/ ١٠٧٨.

(٣) جمهرة اللغة ١/ ٥٧٩.

(٤) جمهرة اللغة ٢/ ١١٤٣.

(٥) ١/ ٤٢.

(٦) المخصص ١/ ٣٠٦.

وفي المحكم: «خَنْدَف الرجلُ: أسرع، وأمّا ابن الأعرابي فقال: هو مشتقٌّ من الخَدْفِ؛ وهو الاختلاس، فإن صحّ ذلك فالخَندفة ثلاثيّة، والمعروف أنه رباعيٌّ»(١).

وقال السرقسطي: «خَنْدَفَتْ المرأة خَنْدَفَةً: مِشْيَةٌ للنساء كالهرولة ...، وقال بعضهم: خَنْدَف ثلاثيٌّ والنون زائدة، ووزنه: فَنْعَل»(٢).

الترجيح: خِنْدِف فِنْعِل؛ لصحة الاشتقاق من الخَدْفِ.

وأمّا ما ذهب إليه الزمخشري ـ وقد سبق نقله ـ وغيره من اشتقاقها من "خَدَفَتْ السماءُ"؛ فهو تصحيف، والفعل: جَدَفَتْ بالدال، والذال لغة فيه؛ لا خَدَفَتْ(٣).

ـ الخِنْصِر(٤): اختلفت المعاجم في إيرادها على قولين:

١/ في مادة: خنصر (العين والتهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

٢/ في مادة: خصر (الصحاح والمصباح المنير).

وسبق نقل قولين عن ابن دريد:

١ـ زيادة النون في الخِنْصِر، واشتقاقها من المخاصرة.

ونقل عنه ابن سِيده في المخصّص(٥) هذا الاشتقاق.

٢ـ أصالة النون.

وقال الزّمخشري: «ووزن خِنْصر: "فنْعل"؛ من الاختصار لصِغَرها»(٦)؛ ولم تُضْبَط العين، ولعلّ الأنسب ضبطها بالفتح؛ لدلالة السياق.

الترجيح: خِنْصِر فِعْلِل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

(١) المحكم ٥/ ٣٤٣، وينظر: تاج العروس ٢٣/ ١٨٠ (خدف)، و٢٨١ – ٢٨٣ (خندف).

(٢) الأفعال ١/ ٥٠٩.

(٣) ينظر: تاج العروس ٢٣/ ١٨٠ (خدف).

(٤) العين ٤/ ٣٣٨، وتهذيب اللغة ٧/ ٦٦٠، والصحاح ٢/ ٦٤٦، والمحكم ٥/ ٣٣١، ولسان العرب ٤/ ٢٦١، والمصباح المنير ١/ ١٧١، والقاموس المحيط ١/ ٥٤٩.

(٥) ٣/ ٣٠٤.

(٦) الفائق ١/ ٣٧٤.

وأمّا اشتقاق ابن دريد الخِنْصِر من المحاصرة، وكذا اشتقاق الزمخشري لها من الاختصار؛ فهو اشتقاق غير واضح، ولو قيل: إن اشتقاق الخِنْصِر من الخَصْر (وَسَطُ الإنسان؛ وهو المُسْتَدِقُّ فَوْقَ الوَرِكَيْنِ)؛ لكونها طرفاً مثل: الخَصْرِ الذي هو طرف؛ لكان أقرب اشتقاقاً. والله أعلم.

– عِنْفِص[1] (المرأة القليلة الجسم، أو الداعرة الخبيثة، أو المرأة البذيئة القليلة الحياء، وجرو الثعلب الأنثى، والرجل السيِّئ الخلق): اختلفت المعاجم في إيرادها على ثلاثة أقوال:

١/ في مادة: عنفص (العين والتهذيب والمحكم والقاموس المحيط).

وأوردها ابن دريد فيما جاء من الصفات على فِعْلِل[2].

٢/ في مادة: عفص (الصحاح).

٣/ في مادتي: عفص وعنفص (اللسان).

وقد تقدّم النقل عن سيبويه أصالة نونها، وقال الزَّبيدي بعد أن نصّ على خلاف في زيادة النون: «وما ذهب إليه الجوهري فهو رأي الصرفيِّين»[3].

ونصّ ابن فارس على اشتقاقها من العَفْصِ ـ وهو اللّوي ـ؛ حيث يقول: «وهو من عَفَصْتُ الشّيء، إذا لوَيْتَه، كأنّها عوجاء الخُلُق، وتميل إلى ذوي الدعارة»[4].

الترجيح: عِنْفِص فِنْعِل؛ لوجود اشتقاق واضح بين عِنْفِص بمعانيها والعَفْصِ.

– قِنْصِف[5] (طوط البرديِّ أو هو طوطه إذا طال، أو هو البرديُّ إذا طال): اختلفت المعاجم المحال إليها في إيراده على قولين:

(١) العين ٢/ ٣٣٧، وتهذيب اللغة ٣/ ٣٣٣، والصحاح ٣/ ١٠٤٥، والمحكم ٢/ ٤٤٥، ولسان العرب ٧/ ٥٤، و٥٨، والقاموس المحيط ١/ ٨٤٧.

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ١١٨٣.

(٣) تاج العروس ١٨/ ٤٧ (عنفص).

(٤) مقاييس اللغة ٤/ ٣٧٠.

(٥) العين ٥/ ٢٤٨، وتهذيب اللغة ٩/ ٣٨٨، والمحكم ٦/ ٦٠٩، والعباب (حرف الفاء) ص ٥٢٢، والتكملة ٤/ ٥٤٩ و٥٥٠، ولسان العرب ٩/ ٢٩٢، والقاموس المحيط ٢/ ١١٢٧، وتاج العروس ٢٨/ ٢٨٦ (قنصف).

١ / في مادة: قنصف (العين والتهذيب والمحكم والعباب واللسان والقاموس المحيط).

٢ / في مادة: قصف (التكملة والذيل)، ونبّه عليه الزَّبيدي.

الترجيح: قِنْصِف فِعْلِل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– قِنْطِر[١] (الداهية، وطائر يسمّى الدُّبْسي، لغة يمانيّة): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١ / في مادة: قنطر (التهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

وأورده ابن دريد[٢] في الرباعيِّ.

٢ / في مادة: قطر (الصحاح).

وقال الزَّبيدي بعد أن ذكر أنه طائر: «وذكر أبو حيّان أن نونه زائدةٌ، فوزنه بـ: "زِبْرِجٍ" غيرُ مناسب»[٣]، وقد سبق نقل كلام أبي حيّان؛ وهو في قنطر بمعنى الداهية!.

الترجيح: قِنْطِر فِعْلِل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

– كِنْهِل[٤] (ماء لبني تميم، أو لبني عوف بن عاصم، أو لبني سعد): اختلفت المعاجم في إيراده على ثلاثة أقوال:

١ / في كنهل (التهذيب والمحكم والقاموس المحيط).

وأورده ابن دريد[٥] في الرباعيِّ.

٢ / في مادة: كهل (الصحاح).

٣ / في مادتي: كهل وكنهل (اللسان).

الترجيح: كِنْهِل فِعْلِل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

(١) تهذيب اللغة ٩ / ٤٠٥، والمحكم ٦ / ٦٢١، ولسان العرب ٥ / ١١٨، والقاموس المحيط ١ / ٦٤٩.

(٢) جمهرة اللغة ٢ / ١١٥٣.

(٣) تاج العروس ١٣ / ٤٨٦ (قنطر).

(٤) تهذيب اللغة ٦ / ٥٠٨، والصحاح ٥ / ١٨١٤، والمحكم ٤ / ٤٦٤، ولسان العرب ١١ / ٥٩٩ (كنهل)، و٦٠٠ (كهل)، والقاموس المحيط ٢ / ١٣٩٢.

(٥) جمهرة اللغة ٢ / ١١٦١.

– هِنْبِر[1] (الجحش، وولد الضبع، والضبع): اختلفت المعاجم في إيراده على قولين:

١/ في مادة: هنبر (العين والتهذيب والمحكم واللسان والقاموس المحيط).

وأورده ابن دريد[2] في الرباعيِّ.

٢/ في مادة: هبر (الصحاح).

ووهّم الصاغاني والفيروزآبادي الجوهريَّ في صنيعه، ووافقهما الزَّبيدي[3].

الترجيح: هِنْبِر فِعْلِل؛ إبقاء للنون على الأصل، ولعدم ما يدلُّ على زيادتها.

الخاتمة ... وفيها: نتائج البحث.

عرض البحث لوزني: "فُنْعُل و"فِنْعِل" اللذين لم يذكرهما سيبويه، وبيّن أبرز من ذكرهما، وعرض وناقش الخلاف في إثباتهما، ودرس الألفاظ الواردة فيما عرضه درساً تصريفيّاً معجميّاً، مرجِّحاً زيادة النون تارة، وعدم زيادتها تارة، وذلك بالنظر إلى وجود دلالة الاشتقاق أوعدمها.

وبيّن البحث في ثنايا ذلك سبب عدم إيراد سيبويه لوزني: "فُنْعُل و"فِنْعِل"، كما كشف البحث عن تعارض وتناقض عدد من النصوص والمصادر.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، كان من أهمها:

١– ثبوت وزني: "فُنْعُل و"فِنْعِل".

٢– أقدم من لمّح إلى وزن: "فُنْعُل" هو: الفرّاء، وأقدم من صرّح به هو: ابن قتيبة.

(١) العين ٤/ ١٢٨، وتهذيب اللغة ٦/ ٥٣٣، والصحاح ٢/ ٨٥٠، والمحكم ٤/ ٤٨٩، ولسان العرب ٥/ ٢٦٧، والقاموس المحيط ١/ ٦٩٠.

(٢) جمهرة اللغة ٢/ ١١٢٤.

(٣) ينظر: التكملة والذيل ٣/ ٢٢٨ (هبر)، و٢٣٨ (هنبر)، والقاموس المحيط ١/ ٦٨٥ (هبر)، وتاج العروس ١٤/ ٣٩١ (هبر)، و٤٤٤ (هنبر).

٣- أقدم من لمّح إلى وزن: "فِنْعِل" هو: أبو زيد، وأقدم من صرّح به هو: الفارابي.

٤- لم يسلِّم البحث بزيادة النون في بعض ما قيل: إنه من "فُنْعُل و"فِنْعِل".

٥- تأثر المعجميُّون بابن دريد، وأفادوا منه الحكم بزيادة النون، مصرِّحين بنسبة ذلك إليه أو غير مصرِّحين.

٦- من أسباب الاختلاف بين المعاجم في وضع الكلمات في المواد اللغوية: الاختلاف في زيادة النون أو أصالتها.

٧- ضرورة الرجوع إلى قواعد التصريف عند النظر في المعاجم.

٨- لم يسمع سيبويه الضمّ في جُنْدُب ـ وهو أشهر لغاتها ـ، ولم يسمع الضمّ في عُنْظُب وعُنْصُل إلا في الممدود، وله عذره؛ فلم يحكم إلا بما سمع هو، أو ما رُوي له.

٩- اقتفى بعض التصريفيِّين سيبويه فلم يثبتوا فُنْعُلاً، وهو غريب منهم، لاطلاعهم على مصادر لغويّة لم يذكر في بعضها إلا الضمُّ في عُنْظُب مثلاً، أو ذكر الضم والفتح، وإن كان بعض المتقدِّمين يطعن في بعض المصادر اللغويّة، فليس كلُّ المصادر يمكن الطعن فيه.

١٠- وقع اضطراب كبير وتكرار في كثير من المعاجم في المادة اللغويّة التي وضع فيها بعض الكلم؛ ممّا ضُمّ أو كسر أوّله وثالثه، وكان ثانيه نوناً ساكنة.

١١- وقع اضطراب عند بعض المثبتين لوزني: "فُنْعُل و"فِنْعِل"، وكذا عند بعض من لم يثبتهما.

والحمد لله ربِّ العالمين، وصلِّ الله وسلِّم على سيِّد الخلق أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء المستدركة على سيبويه (دراسة تاريخية نقدية تطبيقية) : ظافر يوسف، رسالة ماجستير – جامعة حلب، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر : لابن القطاع الصقلي، تحقيق : أ.د. أحمد محمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه :د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة النهضة – بغداد، ١٣٨٥ هـ–١٩٦٥م.
- الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه : د. عبد الله بن ناصر القرني، نسخة pdf متاح على الإنترنت.
- أدب الكاتب : لابن قتيبة، تحقيق : محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان، تحقيق : د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة : للزمخشري، دار الكتب المصرية، ١٣٤١ هـ – ١٩٢٢م.
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا : للزبيدي، باعتناء : أغناطيوس كويدي، روما، ١٨٩٠م.
- الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا : للزبيدي، تحقيق : د.حنا جميل حداد، ط١، دار العلوم للطباعة والنشر – الرياض، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م. [هذه الطبعة هي المحال إليها عند الإطلاق].
- الاشتقاق : لابن دريد، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.

– إصلاح المنطق: لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف.
– الأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
– الإغفال: للفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر إبراهيم، المجمع الثقافي – أبو ظبي، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م.
– الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: لابن السيد، تحقيق: مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٩٩٦م.
– أمالي ابن الشجري: لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مطبعة المدني، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٨م.
– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، ومعه: "مصباح السالك إلى أوضح المسالك": بركات يوسف هبود، راجعه وفهرسه: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر – بيروت، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م.
– إيجاز التعريف في علم التصريف: لابن مالك، تحقيق: د. محمد المهدي عبدالحي عمار سالم، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
– البحر المحيط = تفسير البحر المحيط.
– البصريات = المسائل البصريات.
– البغداديات = المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.
– بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال: للبلي، تحقيق: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م.
– تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥م.

– تداخل الأصول اللغوية وأثرها في بناء المعجم العربي: أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، مطبوعات الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
– التذييل والتكميل: لأبي حيان، مصورة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
– التسهيل = تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧م.
– تصريف الأسماء: محمد الطنطاوي، ط ٦، ١٤٠٨ هـ.
– تفسير البحر المحيط: لأبي حيان، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
– تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: لأبي حاتم السجستاني، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط١، دار البشائر، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
– تفسير اللباب في علوم الكتاب: لابن عادل الحنبلي، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
– التكملة: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.
– التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: للصاغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرين، دار الكتب – القاهرة، ١٩٧٠م.
– التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: لابن جني، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، ط ١، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢م.

– تهذيب اللغة: للأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤م.
– الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: للقرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، ط١، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.
– الجمل في النحو: للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٥، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
– جمهرة أنساب العرب: لابن حزم، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٥، دار المعارف.
– جمهرة اللغة: لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين– بيروت، ١٩٨٧م.
– حاشية الطالب بن حمدون على شرح بحرق على لامية الأفعال، دار الفكر – بيروت.
– الخصائص: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
– دراسات لأسلوب القرآن الكريم: لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
– دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.
– ديوان الأدب: للفارابي، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، طبع مجمع اللغة العربية.
– رسالة الملائكة: للمعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر – بيروت، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.

– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للألوسي، إدارة الطباعة المنيرية.
– الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: للسهيلي، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل، ط١، دار الكتب الإسلامية، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
– سر صناعة الإعراب: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم – دمشق، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
– السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وتحقيق: د. عبد المنعم فائز، ط١، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م. [جزء من شرح كتاب سيبويه للسيرافي، وهو يشمل شرح النصف الأول من الجزء الرابع من كتاب سيبويه].
– الشافية في علم التصريف: لابن الحاجب، ويليها: الوافية نظم الشافية للنيسابوري، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكية – مكة المكرمة، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥م.
– شرح التصريف: للثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط١، دار الرشد – الرياض، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.
– شرح الشافية = شرح شافية ابن الحاجب: للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م.
– شرح عيون كتاب سيبويه: للمجريطي القرطبي، تحقيق: د. عبد ربه عبداللطيف عبد ربه، ط١، مطبعة حسان – القاهرة، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.
– شرح الكافية: للرضي = شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، تحقيق: د. يحيى بشير مصري، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

– شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م. من منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
– شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.
– شرح لامية الأفعال: لابن الناظم، تحقيق: محمد أديب جمران، ط١، دار ابن قتيبة – بيروت ودمشق، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.
– شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب – بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة.
– شرح الملوكي في التصريف: لابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية – حلب، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.
– الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٢، دار العلم للملايين– بيروت، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
– الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة: د. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.
– العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف السين): للصاغاني، نسخة حاسوبية على موقع الورّاق.
– العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الفاء): للصاغاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.
– العين: للخليل، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي.
– غريب الحديث: لابن قتيبة، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ١٩٧٧م.
– الغريب المصنف: لأبي عبيد، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، ط٢، دار مصر

للطباعة – القاهرة، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦م.
– الفائق في غريب الحديث: للزمخشري، تحقيق: علي محمدالبجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
– فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير: لبحرق، تحقيق: د. مصطفى النحاس، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.
– الفرق بين الحروف الخمسة: لابن السيد، تحقيق: د. علي زوين، مطبعة العاني – بغداد.
– فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب: للسيرافي، تحقيق: د. محمد عبدالمطلب البكاء، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ٢٠٠٠م. [هذا الكتاب قطعة من شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ويقابلها في طبعة لبنان ٥ / ٣٨٠ – ٣٨٦].
– القاموس المحيط: للفيروزآبادي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي – بيروت، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
– الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
– كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه): للزبيدي، تحقيق: د. أحمد راتب عرموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
– كتاب الأفعال: للسرقسطي، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
– كتاب الأفعال: لابن القطاع، ط١، دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، ١٣٦٠هـ.

– كتاب النبات: للدينوري، تحقيق: برنهارد لفين، نشر: فرانز شتاينر – فيسبادن، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
– لسان العرب: لابن منظور: دار صادر– بيروت.
– اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات ود. عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر – دمشق، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م. من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.
– ليس في كلام العرب: لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
– متن لامية الأفعال: لابن مالك، مطبوع مع شرح لامية الأفعال لابن الناظم.
– مجالس ثعلب: لثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف بمصر.
– مجمل اللغة: لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
– المحرر الوجيز في تفسيرالكتاب العزيز: لابن عطية، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، ط٢، دار الخير– بيروت، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، وزارة الشؤون الإسلامية – قطر.
– المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.
– المحيط في اللغة: للصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف – بغداد، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
– مختصر العين: للزبيدي، تحقيق: عبد العزيز بن حميد الحميد، رسالة ماجستير – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢ هـ.

– المخصص: لابن سيده، قدم له: د. خليل إبراهيم جفال، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
– المزهر: للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، ط٣، دار التراث – القاهرة.
– المسائل البصريات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.محمد الشاطر محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني – القاهرة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م.
– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين ابن عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد.
– المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للفيومي، تحقيق: د. عبدالعظيم الشناوي، ط٢، دار المعارف.
– معجم الأبنية العربية الأسماء والأفعال والمصادر: د. أحمد محمد عبد الدائم، ط١، مكتبة لبنان، ٢٠٠٢م.
– معجم الأوزان الصرفية: د. إميل بديع يعقوب، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
– معجم الأوزان الصرفية لكلمات القرآن الكريم: د.حمدي بدر الدين إبراهيم، مكتبة ابن تيمية – القاهرة.
– المغني في تصريف الأفعال: د. محمد عضيمة، دار الحديث – القاهرة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
– كتاب المفتاح في الصرف: للجرجاني، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
– المفصل في صنعة الإعراب: للزمخشري: قدم له وبوبه: د. علي بو ملحم، ط١،

دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٩٩٣م.
– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، وآخرين، ط١، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٧م.
– مقاييس اللغة: لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
– المقتصد في شرح التكملة: للجرجاني، تحقيق: د. أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
– المقتضب: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.
– المقصور والممدود: للقالي، تحقيق: د. أحمد عبد الحميد هريدي، ط١، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.
– الممتع في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة – بيروت، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.
– الممتع الكبير في التصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان – بيروت، ١٩٩٦م. [هذه هي الطبعة الثانية لكتاب الممتع، وقد ارتأى المحقق تسميتها هكذا!].
– المنتخب من غريب كلام العرب: للهنائي (كراع النمل)، تحقيق: د. محمد أحمد العمري، ط١، جامعة أم القرى، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
– المنصف بشرح كتاب التصريف للمازني: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
– النكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، معهد المخطوطات العربية – الكويت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.